



الجمهورية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المحاسبية والمالية
تخصص محاسبة وتدقيق

التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوف للتدقيق بالوادي

الأستاذ المشرف:
د. بوصبيح العايش ربيع

من إعداد:
• بلغيث احلام
• العمامرة هاجر
• بن عون فاطمة

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2023/06/08

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللجنة
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	ديدا كمال
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	بوصبيح العايش ربيع
ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	تريكي العربي

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكراً وتقديراً

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعى إلا بفضل الله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات

إلا بنوفيقه ومعونته بفضل الله أتمنا مسيرتنا

باسم معاني الشكر والتقدير ونقدم بالشكر والاحترام إلى الأستاذ المؤطر

" بوصبيع ربيع "

على توجيهاته القيمة التي أمدنا بها طوال مسيرتنا في البحث في سبيل نجاح هذا العمل،

ونشكر مسيري شركة سوف للدقيق - وادي سوف

- الذي لم يبخلوا عليهم بوقتهم ومعلوماتهم

والى كل من ساعدنا في طريقنا للنجاح من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل

كما نقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة لفضلهم لقراءة وتقييم هذه المذكرة

اللهم اغفر لي

ما سأرتع

قال الله تعالى " وأخر دعواتهم أن الحمد لله رب العالمين "

الحمد لله ثم جهد ولا خثم سعى لا بفضله اهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر
من علمني العطاء من حصد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم "أبي الغالي"
الرجل الذي سعى طوال حياته لكي تكون أفضل منه .

إلى ملاكي في الحياة لمعنى الحب والحنان وبسمة الحياة ومن تحملت كل لحظة الممرت
بها، ساندني عند ضعفي "أمي الحبيبة"

إلى سندي في الحياة وملجئي إخوتي .. "صبرينة ، عدلان ، صابر ، أسيل"
صديقتي التي جمعتني بها الأيام الحلوة عشناها سوياً كل فرحة وحنن حبيبتني " ونام"
كل عائلتي .

ما كنت لأصل لولا فضلكم بعد الله فالهم انفعني بما علمتني وانفع بي
فالحمد لله على حسن الثمام والحنان

أحلام بلغيث

الذوق الأدبي

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون»

صدق الله العظيم

الصلاة والسلام على سيد البشرية محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

إلى من جرع الحاس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا
لحظة سعادة إلى من حصد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز

إلى من أرضعني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع
أمي الحبيبة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهوج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي
وبالخصوص (أختي العبرة فتيحة وأخي العبر هواري)

إلى اللذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أسانذني الصرام
لاسيما أسناذي ومنير دربي في مذكرتي الأسناذ بوصبيع ربيع

العمارة حاجر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى من حملتني وهنا على وهن والتي أوصى الله بالإحسان إليها وجعل الجنة تحت
أقدامها التي حملتني جنينا وربيتني صغيرا وربعتني كبيرا والتي شقت من أجل سعادتي
نبيع الحنان أغلى واسمي ما املك أحلى كلمة نقال أمي

إلى من كافح جاهدا في سبيل تربيتي ورعايتي وفتح لي باب السعادة ومهد لي
طريقي للوصول الذي وصلت إليه من اخذ بوجودي في هذه الدنيا أبي

إلى زوجي وأبني ضياء الدين وأبنتي سبأ

إلى إخوتي محمد الصغير ويوسف ومصعب وأسامة وأسما وأميمة

إلى رفيقات دربي في البحث هاجر وأحلام

بنوعون فاطمة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دور قدرة التمويل الذاتي في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحديد المفاهيم، وبالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة "سوف للدقيق" التي اسقطنا عليها الدراسة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وقد توصلنا الى ان المؤسسة حققت نتائج ايجابية تتعلق بالقدرة على التمويل الذاتي، وان النتائج كانت متناقصة ثم متزايدة مع نهاية مرحلة وهو ما ينعكس ايجابيا على القرارات الاستثمارية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: القرارات الاستثمارية - القرارات المالية - مصادر التمويل الذاتي - لشركة سوف للدقيق.

Summary:

This study aims to search for the role of the ability of self-financing in making investment decisions in the economic enterprise, using the descriptive analytical approach in order to define the concepts, and relying on the financial statements of the "Souf for Flour" institution, on which we dropped the study related to the variables of the study, and we concluded that the institution achieved results Positive related to the ability to self-finance, and that the results were decreasing and then increasing with the end of the stage, which reflects positively on the investment decisions of the institution.

keywords: Investment decisions - financial decisions - sources of self-financing - Souf Flour Company

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	شكر وعرهان
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول:	
اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية
2	المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار وأنواعه
4	المطلب الثاني: ماهية القرارات المالية
8	المطلب الثالث: الصعوبات والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار المالي
11	المبحث الثاني: أساسيات حول القرارات الاستثمارية
11	المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار
13	المطلب الثاني: ماهية القرار الاستثماري
15	المطلب الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية والمبادئ التي تقوم عليها
18	المبحث الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري
18	المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار
19	المطلب الثاني: مقومات القرارات الاستثمارية
20	المطلب الثالث: الأسس العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية
22	خلاصة الفصل

الفصل الثاني:	
مصادر التمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: مفاهيم حول التمويل والسياسة التمويلية
25	المطلب الأول: ماهية التمويل
26	المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل
30	المطلب الثالث: ماهية السياسة المالية
33	المبحث الثاني: ماهية التمويل الذاتي
33	المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي
34	المطلب الثاني: قدرة التمويل الذاتي
37	المطلب الثالث: تقييم التمويل الذاتي
40	المبحث الثالث: مصادر التمويل الذاتي
40	المطلب الأول: الاهتلاكات
45	المطلب الثاني: المؤونات
46	المطلب الثالث: الأرباح المحتجزة والمؤونات
50	خلاصة الفصل
الفصل الثالث:	
دراسة تطبيقية لشركة سوف للدقيق	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: بطاقة فنية عن الشركة
52	المطلب الأول: التعريف بالشركة وموقعها
53	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة
54	المطلب الثالث: هياكل الشركة ومراحل إنتاجها
57	المبحث الثاني: تطور عناصر الميزانية
57	المطلب الأول: تحليل عناصر الميزانية
59	المطلب الثاني: تحليل جانب الاصول
62	المطلب الثالث: تحليل جانب الخصوم

65	المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لشركة سوف دقيق
65	المطلب الأول: تقييم نسب الهيكل المالي
71	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج لشركة سوف للدقيق
74	المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل الذاتي واتخاذ القرارات الاستثمارية
78	خلاصة الفصل
79	الخاتمة العامة
83	قائمة المراجع
87	الملاحق

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
42	اهتلاكات الشاحنة النفعية حسب طريقة الاهتلاك الخطي	1
43	طريقة الاهتلاك المتناقص	2
44	طريقة حساب الاهتلاك المتناقص	3
57	الميزانية الوظيفية لسنة 2019	4
58	الميزانية الوظيفية لسنة 2020	5
59	الميزانية الوظيفية لسنة 2021	6
59	الأصول الغير جارية للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021	7
60	الأصول الجارية للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021	8
62	الأموال الخاصة للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021	9
63	الخصوم غير جارية للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021	10
64	الخصوم الجارية للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021	11
69	حساب مختلف النسب المالية	12
70	يوضح نسب المر دودية	13
71	جدول حسابات النتائج	14
73	إنتاج السنة المالية	15
73	القيمة المضافة للاستغلال لشركة سوف للدقيق	16
74	يمثل الاهتلاكات والمؤونات للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021	17
75	قدرة التمويل الذاتي للسنوات الثلاثة 2019، 2020، 2021 لشركة سوف للدقيق	18
75	النتيجة الصافية للسنوات الثلاث 2018، 2019، 2020، 2021	19

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
7	طبيعة القرارات المالية	1
11	كل التدفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل	2
12	يوضح مجموع ممتلكات والقيم الدائمة	3
17	مسار اتخاذ القرار الاستثماري	4
29	أنواع التمويل	5
32	محددات سياسة التمويل	6
53	مخطط موقع المؤسسة	7
54	الهيكل التنظيمي للشركة	8
56	مراحل الإنتاج	9
60	التمثيل البياني للأصول الغير جارية	10
61	التمثيل البياني للأصول الجارية	11
62	التمثيل البياني للخصوم الجارية	12
63	التمثيل البياني للخصوم الغير جارية	13
64	التمثيل البياني للخصوم الجارية	14
76	يوضح التمثيل البياني لقدرة التمويل الذاتي	15



المقدمة العامة

المقدمة العامة :

تعتبر الوظيفة المالية من اهم الوظائف التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية حيث تلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة وتطبيق استراتيجياتها اثناء فترة نشاطها، كونها لديها علاقة بالسياسة التمويلية الملائمة، التي تضمن الموازنة بين مصادر لتمويل التمويل المتاحة امامها سواء داخلية كالتحويل الذاتي او الخارجية عن طريق الاقتراض للقيام باتخاذ القرار الاستثماري الذي يحقق اكبر عائد باقل خطر وتكلفة ممكنة .

ويعتبر التمويل الذاتي من اهم مصادر التمويل الداخلية المتاحة امام المؤسسة، حيث يضمن لها القيام بإدارة مختلف نشاطها الاقتصادي كونه يعبر عن القدرة الذاتية للمؤسسة على تغطية مختلف احتياجاتها والتزاماتها المالية وكذلك يعبر عن الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تؤثر على مصير المؤسسة في المستقبل في ظل ازدياد حدة المنافسة. وتبقى ادارة المؤسسة هنا امام ضرورة المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة لاختيار البديل الذي يتناسب مع متطلبات المؤسسة المالية. والمحدد لكفاءة القرارات الاستثمارية والسماح للمؤسسة بالتطوير والنمو وتجنب الوقوع في الازمات المالية ومن ثم تحقيق اهم اهداف المؤسسة المتمثلة في الاستمرارية .

1) إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق فان الإشكالية التي تسعى لمعالجتها من خلال الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال التالي: ما هو دور التمويل الذاتي في اتخاذ القرارات الاستثمارية لمصنع سوف للدقيق؟
و للإجابة على الإشكالية السابقة، قسمنا الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هو التمويل الذاتي وما هي أهم مصادره؟
- ✓ هل التمويل الذاتي يعتبر المصدر الأمثل في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

2) الفرضيات:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا نضع الفرضيات التالية:
- ✓ أهم مصادر التمويل الذاتي هي الاهتلاكات والمؤونات والأرباح المحتجزة .
 - ✓ التمويل الذاتي يعتبر المصدر الأمثل لكن ليس الوحيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

3) أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة تكمن في أن المؤسسات في ظل نظام السوق تسعى إلى المردودية الاقتصادية والاستمرارية والنمو في السوق لأكبر مدة ممكنة فالهدف الأساسي ضمان أكبر قدر ممكن من الاستقلالية المالية وذلك عن طريق التمويل الذاتي .

4) أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- ✓ محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات .
 - ✓ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التمويل الذاتي والقرارات الاستثمارية .

5) أسباب اختيار الموضوع:

- عدة أسباب نذكر منها:
- ✓ الرغبة في توسيع المعرفة لكيفية تدخل التمويل الذاتي في اتخاذ القرارات الاستثمارية .
 - ✓ الدور الذي يقوم به التمويل الذاتي داخل المؤسسة .
 - ✓ الرغبة الشخصية للبحث في المواضيع التي تخدم الإدارة المالية .

6) المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

من اجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة وصحة الفرضيات المذكورة أعلاه، تم اعتماد منهجين للمعالجة وهما المنهج الوصفي مع الدراسة النظرية والمنهج التحليلي .

7) الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

الإطار الزمني للموضوع: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة للسداسي الثاني للموسم الجامعي 2023-2024.

الإطار المكاني: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في ولاية وادي سوف وبالتحديد مؤسسة سوف للدقيق

8) صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في ما يلي:

- ✓ صعوبة البحث في البيئة الاقتصادية الجزائرية .
- ✓ ضيق الوقت لإجراء الدراسة .
- ✓ الصعوبة في دراسة ميزانية مؤسسة اقتصادية .
- ✓ الصعوبة في البحث عن مؤسسة تتبنى دراسة الحالة .

9) هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا قسمنا الدراسة التي سنقوم بها إلى ثلاثة فصول رئيسية تسبقهم مقدمة تتضمن أساسيات الموضوع واشكالياتها، وفي الأخير تتضمن النتائج التي سنتوصل إليها، حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري بعنوان اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية . منقسمة إلى عدة مباحث، والفصل الثاني التمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية أما الفصل الثالث يتناول الجانب التطبيقي .

الفصل الأول

التمهيد :

إن القرار الاستثماري من أهم قرارات الإدارة المالية واعقدها بسبب طبيعته الاستثمارية وارتباطه بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يصعب التنبؤ بها والغالب على قرارات، إن الإدارة تلجأ املآ في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الأيرادية من اجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، لهذا أصبحت عملية اتخاذ القرار من أهم الأنشطة الأكثر شيوعا التي يقوم بها كبار المديرين مما يتوجب على الإدارة أن تعيرها الاهتمام اللازم للوصول إلى قرارات أكثر فعالية وتحقيق الأهداف المرغوبة .

كما يعتبر الاستثمار من أهم العناصر التي تساهم في تحريك عجلة النمو، وهو الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات ومنه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات وحتى على المستوى الوطني، وهو أداة فعالية لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع، ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية .
- المبحث الثاني: أساسيات حول القرارات الاستثمارية .
- المبحث الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية:

عرف بعض الكتاب الإدارة " بأنها عملية اتخاذ القرارات " وبالرغم من أن هذا التعريف يشبه قصور نسبي إلا انه يحمل في طياته الأهمية النسبية لعملية اتخاذ القرارات كإحدى وظائف المدير والإدارة .

كما انه الجزء الكبير من وقت المدير اليومي يتم إنفاقه في اتخاذ العديد من القرارات المختلفة، لذا ارتأينا التعرف على ماهية اتخاذ القرار في هذا الجزء من البحث .

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار وأنواعه .

يعتبر القرار وسيلة من الوسائل التي تحقق أهداف متخذ القرار، والذي بدوره يبلور التوجيهات الاستراتيجية للمشروع .

أولاً: تعريف عملية اتخاذ القرار :

• تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية وعلى الرغم من أن "سايمون" اعتبر أن اتخاذ القرار مرادفا للإدارة وان "وايت" اعتبر إن اتخاذ القرار هو القلب النابض للإدارة وإلا أن عملية اتخاذ القرار ليست سهلة لكثرة تعقيداتها من جهة، وكثرة المؤثرات التي تواجه متخذ القرار من جهة ثانية، ولكونها تتطلب عددا من الإجراءات والأنشطة العملية للوصول إلى قرارات رشيدة¹.

• هو عملية المفاضلة الموضوعية بين بديلين وأكثر من البدائل المطروحة أو المتاحة للإدارة وهي بصدد مواجهة أو حل مشكلة معينة لاختيار أفضل وانسب هذه البدائل وأكثر ملائمة لحل هذه المشكلة .

• الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين وأكثر .

ومن خلال هذا التعريف أن عملية اتخاذ القرار ما هي إلا وسيلة اختيار واعى لأحسن البدائل المتاحة التي تحقق أفضل عائد أو كلغة محققة للأهداف المرغوبة .

¹ محمد السعيد برمق، عملية اتخاذ القرارات وعلاقتها بنظام مراقبة التسيير، دراسة ميدانية لعينة من موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر

ثانيا: أنواع اتخاذ القرار:

تختلف القرارات باختلاف المركز الإداري الذي يشغله متخذ القرار ومدى الصلاحيات التي يتمتع بها والبيئة التي يعمل ضمنها و أيضا وفق المعايير التي يمكن اتخاذها أساسا لتصنيف أنواع القرارات وهي :

(1) القرارات الاستراتيجية :

تتميز القرارات الاستراتيجية بتوجيهه مستقبلي واحتوائها على درجة كبيرة من العمومية ويتطلب اتخاذ القرارات الاستراتيجية أساسا وضع الأهداف، المحددة للمؤسسة والخطط الطويلة الأجل للوصول إلى هذه الأهداف، والأمثلة على هذه الأهداف تشمل مواقع المعامل والقرارات المتعلقة بمصادر رأس المال والقرارات الخاصة بالمنتجات اللازم إنتاجها .

(2) القرارات التكتيكية:

يعني اتخاذ القرارات التكتيكية من القرارات المتخذة على المستوى الاستراتيجي، وتتضمن تخصيص الموارد لتحقيق أهداف المؤسسة والأمثلة الأخرى على هذه القرارات، تشمل تصميم المصانع والقرارات المتعلقة بالعاملين، وتخصصات الميزانية وجدولة الإنتاج.¹

(3) القرارات التشغيلية :

تصنف هذه القرارات بدرجة عالية ألامركزية وبالتكرار (مبرجة) وتصدر عن مستويات الإشراف (على الورش، الأقسام الإنتاجية).

: ومن الأمثلة على هذا النوع من القرارات ما يلي

- توزيع الموارد المتاحة على الأنشطة الوظيفية الرئيسة .
- جدول الإنتاج، وجدولة استخدامات وتشغيل الموارد .
- أساليب الإشراف والرقابة على العمليات .

¹ جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، الطبعة الأولى، دار همة، 2005، الجزائر، ص 36 .

4) القرارات التنفيذية :

هي القرارات التي تتخذها الإدارة المباشرة لعمليات التنفيذ والتوجيه، والتي تكون دائما مرتبطة بالقرارات التكتيكية والإستراتيجية، التي تعمل في إطارها، وتكون مفصلة أو مكملة أو مدعمة لها في اغلب الأحيان، تتعلق بتسيير دواليب العمل بشكل عام.¹

المطلب الثاني: ماهية القرارات المالية :

يمثل اتخاذ القرارات المالية نقطة الانطلاق لكل الأنشطة والأعمال التي تتم داخل المؤسسة والتي تتعلق بالجانب المالي لها، وما يميز المدير عن باقي أعضاء المؤسسة هو قدرته على اتخاذ القرار .

أولا: مفهوم القرارات المالية :

القرار المالي هو القرار الذي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة سواء كمن يتعلق بالاستثمار أو التمويل وتوزيع الأرباح، ومن مميزات القرار المالي انه ملزم للمؤسسة في غالبية الأحيان، الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذا النوع من القرارات، بعض القرارات المالية تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر على نجاح المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في السوق، تستغرق نتائج القرارات المالية زمنا طويلا نسبيا حتى يمكن التعرف عليها، مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه وهو مما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات تحليلية مرتفعة لاتخاذ هذا النوع من القرارات.²

- يعرف القرار المالي على انه القرار الذي يشمل عدة قرارات كالاختيار بين إعادة استثمار السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح واختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي .

ونستنتج من التعريف السابقة ما يلي :

- القرار المالي هو الذي يختار بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي .
- تهدف القرارات المالية إلى تعظيم قيمة المؤسسة .
- اختيار أحسن البدائل لتحقيق الأهداف المطلوبة .

¹ صفاء بو قطاية وآخرون - المزيح التمويلي في المؤسسة الخدمائية . دراسة حالة مصحة الرمال - بالوادي - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس في علوم التسيير LMD، تخصص مالية ومحاسبة، سنة 2013-2014، ص 31.

² دقوايمية وبالمختار يوسف، دور نظم المعلومات والاتصالات في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة، مذكرة ما ستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة إدرار . 2016. ص 17.

ثانيا: أهداف القرارات المالية .

تتمثل أهداف القرارات المالية في ما يلي :

- تعظيم الثروة، أو بمعنى آخر تعظيم القيمة المالية أو لتصرف معين وهذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجد أيضا توقيت هذه الأرباح وعنصر الخطر .
- عدم الخلط بين القيمة البيعة والقيمة الدفترية لصافي الثروة . فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصيرة وطويلة الأجل وتؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمؤسسة ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك .
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها المالك، حيث تتفاوت المخاطر وفقا للشكل القانوني للمؤسسة ففي المؤسسات الفردية وشركات التضامن، تكون مخاطر الملاك أكبر من إفلاس المؤسسة، فلا تقتصر على ممتلكاتهم في المؤسسة وإنما تنشأ أيضا الممتلكات الشخصية أما في شركات المساهمة فتقتصر المخاطر في حالة الإفلاس على حصة الملاك في المؤسسة وان الاستثمار في الأسهم الممتازة أفضل من الأسهم العادية حيث تكون الأولى اقل تعرض للمخاطر .¹

ثالثا: طبيعة القرارات المالية :

إن عملية اتخاذ القرار عملية رشيدة وإذ هذا فلا بد من وجود خطوات علمية تتبع من اجل اخذ القرار المناسب وهذا الأخير يعتمد في اتخاذه على أسلوب تحليلي منظم مرتكز على المنطق العلمي، ومن اجل تحقيق ذلك يستلزم إنتاج الخطوات التالية .

1- تحديد المشكل :

على متخذ القرار أن يدرس المشكل بتعمق، ومعرفة أبعادها للوصول إلى المشكلة الحقيقية وليس إلى أعراضها، وهي خطوة جوهرية من خطوات اتخاذ القرار، حيث تعتمد عليها الخطوات اللاحقة .

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والادارة المالية، د ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص22-24.

2- تحديد الهدف :

وهذه المرحلة يكون من الضروري التفكير في مأسوف يحققه القرار من أهداف أو على الأقل ما سوف يهدف إلى تحقيقه، وهذه الأهداف ينبغي شرحها في شكل السلوك المتوقع من كل جزء في المنظمة، وعادة ما تستهدف القرارات تحقيق عدد من الأهداف في وقت واحد، ويتم ذلك التحديد على ضوء الهدف العام للمنظمة.¹

3- تحديد البدائل :

تتوقف هذه العملية على الاختيار ما بين مجموعة من البدائل، بعد جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لكل بديل، والتي يمكن عن طريقها تحليل واستكشاف المشكلة . وتعتمد هذه العملية على قدرة متخذ القرار البدائل الممكنة، وهذا يطلب الخبرة والقدرة على الإبداع .

4- تقييم البدائل:

بعد تحديد قائمة مقبولة بجميع البدائل الممكنة، تأتي عملية تقييم كل بديل من هذه البدائل فهي محاولة للتنبؤ بنتائج كل بديل في الفترة القصيرة والطويلة²

5- اختيار البديل :

إن جميع المراحل السابقة تمهد لهذه المرحلة وهي اختيار البديل الذي يؤدي في حالة تنفيذها بأفضل النتائج، وإن الإجراء الخاص بالاختيار يعتمد على الهيكل الرسمي لسلطة اتخاذ القرارات في المنظمة فإذا كان القرار فردياً فالاختيار هنا يعتمد على الحكم الشخصي القائم على قيم ومبادئ ومصالح الفرد أما إذا كان القرار جماعياً فإن الاختيار يعتمد على الجدل والتشاور والتفاوض .

6- التنفيذ :

يقصد بهذه المرحلة أحداث جميع التغيرات التي يتطلبها القرار، ويلاحظ أن فعالية التنفيذ تتوقف على مهارة وقدرة من فوض إليه أمر التنفيذ من ناحية، وأيضاً مدى قابلية القرار للتنفيذ من ناحية أخرى .

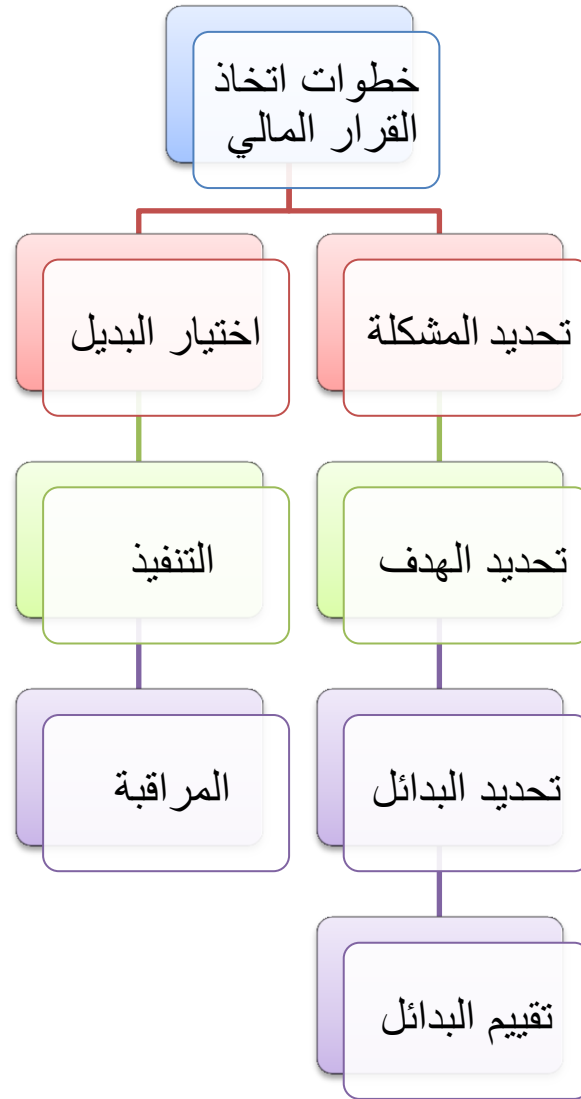
¹ صفاء بوقطاية وآخرون ، مرجع سابق ، ص 29 .

² ياغي مُجدد عبد الفتاح ، مبادئ الإدارة العامة، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص ، 104

7- المراقبة :

عند تنفيذ البديل الذي تم اختياره فإنه ينبغي مراقبته والحكم على مدى فاعليته في حل المشكلة أو التخفيف من حدتها، وإذا كانت نتيجة المراقبة ايجابية فإن هذا يمثل نهاية عملية حل المشاكل وعلى العكس من ذلك إذا كانت النتيجة سلبية تبدأ المرحلة الأولى ومن ثم تبدأ العملية كلها دورة جديدة.¹

الشكل (1) : شكل يلخص طبيعة القرارات المالية :



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على ما تم ذكره

¹ علي شريف وآخرون، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال - الطبعة الأولى . دار النشر والثقافة، الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص ، 296 - 270 .

المطلب الثالث: الصعوبات والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار المالي .

هناك مجموعة من الصعوبات والعوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار بشكل عام وبشكل خاص على المدير أثناء اختياره بين المطروحة أمامه ومما يكون لها الأثر الواضح على نوعية وفعالية القرار .

أولاً: الصعوبات المؤثرة في عملية اتخاذ القرار المالي :

هناك العديد من الصعوبات التي تواجه متخذ القرار عند اتخاذه لقرار ما، سواء كانت تلك الصعوبات داخلية أو خارجية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1 - الاتجاهات والميول لدى الأشخاص متخذ القرار.

2 - قد يكون هناك اختلاف في وجهات النظر بين متخذ القرار والإدارة، مما يعمق القدرة على إقناع هذه الأخيرة بقرار .

3 - عدم إحاطة الإدارة بالأمور المحيطة والمؤثرة في اختيار بديل محدد من بين البدائل المتاحة .

4 - عدم وضوح الجوانب المختلفة للمشكلة المتخذ القرار بشأنها .

5 - التخوف من مقاومة الآخرين للتغيير، الذي يحدثه القرار المتخذ .¹

ثانياً: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار المالي :

تتمثل هذه المؤثرات والعوامل في الالتزام بالقوانين والأنظمة وكذلك بالعوامل الإنسانية والعوامل البيئية، وفيما يلي شرح لتلك المؤثرات .

1- القوانين والأنظمة :

تكون القوانين عاملاً مقيداً ومؤثراً على المدير بحكم المركز أو المنصب في الهيكل التنظيمي بحيث يعتبر القرار جزءاً من السياسة الشاملة للمؤسسة لذا يكون المدير مضطراً على الأخذ بالاعتبارات التالية :

مشاركة الأفراد - الميزانية - الاعتمادات المالية المتخصصة له - مدى اثر القرار على السلطات العليا التي يجب أن توافق عليها .

¹ علي مريم وآخرون - دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة مرابطي للتجارة والاستثمار - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية - تخصص مالية المؤسسة - 2016-2017 ص 27

2- العوامل الإنسانية:

وهذه العوامل ربما تكون من تخصص المدير أو على اثر مساعديه ومرؤوسيه، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

(أ) - شخصية المدير:

هي الاعتبارات المتمثلة في شخصية المدير وعواطفه وقيمه وتاريخه في العمل ونوع الأعمال التي سبق أن قام بها ومركزه الاجتماعي والمالي وحالته النفسية .

(ب) - المساعدون والمستشارون والمتخصصون :

يمكن تأثير مساعدي المدير من خلال أسلوب تفكيره وطرق عرضهم وتناولهم للموضوعات لذلك لابد للقائد أن يختار بدقة مساعديه

(ت) - المرؤوسين :

لا يمكن اعتبار المرؤوسين على أنهم أدوات عمل بل يجب النظر إليهم كأفراد لهم رغبتهم ودوافعهم ومعرفتهم ومهارتهم .

(ث) - يتعرض المدير إلى ضغوطات مختلفة ومن أهم الضغوط:*** ضغوط خارجية :**

تتمثل في ضغوط الرؤساء العليا بالإضافة إلى ضغوط البيئة الخارجية مثل: الحالة السياسية والوضع الاقتصادي .

*** ضغوط داخلية:**

ومن أهمها في المؤسسة ضغوطات التنظيم الغير رسمي من خلال القادة والإتباع مما لا يتيح المجال لأخذ الوقت الأكبر للتفكير واخذ القرار ولا تكون الفرصة كافية للحصول على معلومات عن البدائل ودراستها، بالإضافة إلى تعدد وجهات النظر وتعدد الحلول والبدائل المتاحة .¹

3 - العوامل البيئية :

هناك مجموعة من العوامل والقيود التي تؤثر في فعالية القرارات الصادرة عن الظروف البيئية المحيطة بالقرار أهمها :

- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي .

- انسجام القرار مع الصالح العام .

¹ صفاء بوقطاية وآخرون، مرجع سابق، ص 33

- النصوص التشريعية .

- التقدم التكنولوجي .

والمقرر عند اتخاذه القرار يتأثر ببعض العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على فعاليته ومن أهم هذه العوامل ما

يلي :

- العوامل الداخلية:

القدرة على التفكير والتصور والطاقة والخبرة والاتجاهات والخلفية والقيم وهذه الأخيرة تتأثر جزئياً بمراكزهم التنظيمية.

- العوامل الخارجية :

فهي تنحصر في كل من المرؤوسين والزملاء والرؤساء حيث لا يكون القرار سليماً إلا إذا تم التوفيق بين عناصر

السالفة الذكر .¹

¹ محمد عبد المنعم خطاب، عملية اتخاذ القرارات الجوانب السيكولوجية والادارة، منشورات معهم العامة، الرياض، 1981، ص 68.

المبحث الثاني: أساسيات حول القرارات الاستثمارية :

يعتبر قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية واعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية وغالبا ما يتم اللجوء لمثل هذه القرارات من أجل زيادة العائد على الاستثمار، وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك .

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار :

لقد أصبح الاستثمار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد والبحث العلمي، وأصبح من بين القضايا الأساسية المتداولة على النطاق المحلي أو الدولي، لأنها وسيلة أساسية للقضاء على التخلف .

أولا: تعريف الاستثمار:

نظرا لاختلاف آراء الباحثين والمختصين حول تعريف الاستثمار فقد قدمت تعاريف تختلف باختلاف نظرتهم له سواء من المنظور الاقتصادي أو المالي أو المحاسبي .

- يعرف الاستثمار من المنظور الاقتصادي:

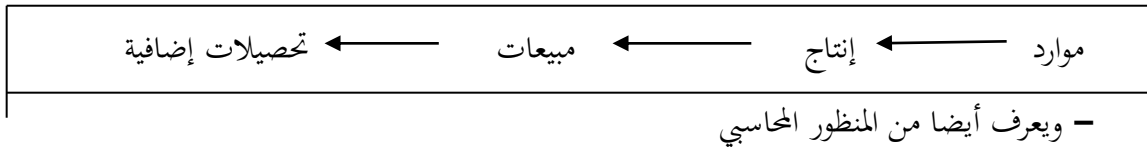
" بأنه عملية اقتصادية مدروسة من قبل للأفراد والمؤسسات وتقوم على أسسا وقواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه موجودات مادية أو مالية أو بشرية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية للموجودات الرأسمالية المطلوبة في ظروف تتسم بالأمان والتأكد قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر " .

- يعرف الاستثمار من المنظور المالي:

" بأنه كل التدفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل"¹

كما يوضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (2): يوضح التدفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل :

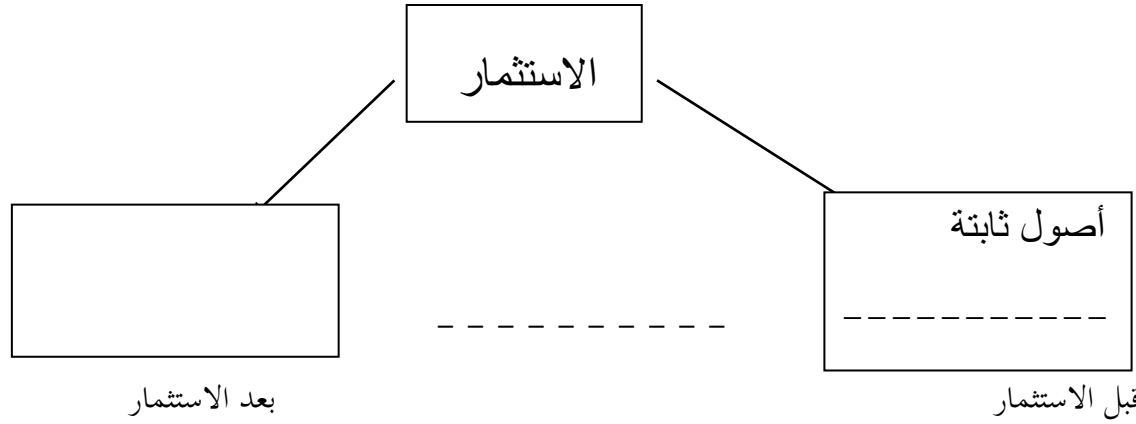


¹ حيدر جواد كاظم، مادة تقييم قرارات الاستثمار، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، دط، د س، ص3-4

" بأنه مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة، مادية كانت أو معنوية، مكتسبة أو منشأة من قبل المؤسسة، وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة للاستغلال وليس بهدف تحويلها أو بيعها"¹

كما يوضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (3): يوضح مجموع ممتلكات والقيم الدائمة



ومن خلال التعريف نستخلص:

أن الاستثمار على انه عملية إدارية لها أهدافها ووسائلها وهي تتطلب استخدام استراتيجيات وقدرة كبيرة على قراءة التوجهات المستقبلية .

ثانيا: خصائص الاستثمار:

وتتمثل في ما يلي:

1) رأس المال المستثمر :

هو النفقة المستخدمة في انجاز المشروع تتضمن التالي:

- سعر الشراء خارج الرسم أو تكلفة الصنع .

- المصاريف الملحقه بعملية الشراء .

- الارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، فأى استثمار جديدة يؤدي عادة إلى الارتفاع في

المخزونان حقوق الملكية وديون الموردون .

¹ سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص47.

- الرسم على القيمة المضافة غير المسترجعة المستفيدة من تخفيضات جبائية فيما يخص الرسم على القيمة المضافة الأقل من مئة بالمائة .

(2) مدة المشروع:

من اجل التقييم الجيد للأرباح المنتظرة من المشروع فمن الضروري تحديد مدة الاستثمار والتي تقدر عادة بمدة الاهتلاك .

(3) تدفقات الخزينة المتولدة عن المشروع:

تتمثل في العوائد النقدية الناتجة عن الفرق بين التحصيلات المستلمة والنفقات المسددة، حيث يعرف التدفق النقدي على انه المداخلات النقدية السائلة للمشروع .

(4) القيمة المتبقية:

في نهاية الاستثمار يقوم بتقدير القيمة المتبقية بحيث تمثل الجزء الذي يهلك من التكلفة الأولية للاستثمار، ومحاسبيا تحسب القيمة المتبقية بطرح القيمة الأصلية للاستثمار من الاهتلاك المتراكم¹ .

المطلب الثاني: ماهية القرار الاستثماري:

إن قرارات الاستثمار لها أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية وذلك لأنه من شأنها أن تؤثر على نمو المؤسسة وبقاءها بمعنى إن هذا القرار قد يكون ايجابي أو سلبي .

أولاً: تعريف القرار الاستثماري:

تختلف آراء الكتاب والباحثين حول تعريف القرار الاستثماري وعليه سنذكر البعض من التعريف كالتالي:

(1) - يشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة .

(2) - يمكن تعريف القرار الاستثماري علة انه ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين فأكثر² .

¹ اليأس بن ساسي، يوسف قريش، التسيير المالي، الإدارة والمالية، دار وائل للنشر، عمان 2006، ص، 113 - 114

² نور الدين مُجد بوة - التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية (دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج AFRICAVER - مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة مُجد الصديق بن يحيى جيجل، سنة 2019-2020

نستنتج من التعريف السابقة أن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على المفاضلة بين البدائل، عديدة بشكل واعي وذلك يكون بعد القيام بتخصيص مجموعة من الموارد المالية من اجل استثمارها في البديل الذي يحقق الهدف المراد تحقيقه، كمحافظة على الطاقات الإنتاجية أو زيادتها .

ثانيا: أهمية القرار الاستثماري:

يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات، لأنه يحدد مصير المؤسسة في المستقبل وتعود أهمية هذا القرار إلى سببين رئيسيين هما:

(1) - اعتماد قرار الاستثمار على التنبؤات التي تعتبر من أصعب مراحل دراسة المشروع وتكمن هذه الصعوبة في مراعاة دقة التدفقات عبر الزمن .

(2) - تماشي الاستثمار الجديد مع أهداف المؤسسة ونشاطها، فقد تكون سياسة الاستثمار تتعارض مع أهداف المؤسسة، مما قد يؤثر على مستقبلها، لهذا يتوجب على المؤسسة تحديد الأهداف والسياسات العامة التي على ضوءها تتشكل سياسة الاستثمار .

إضافة إلى ذلك تعود أهمية قرار الاستثمار إلى أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:

- ارتباط قرار الاستثمار ببقاء ونمو المؤسسة إلى المدى الطويل .
- محاولة التحكم في تأثير البيئة الاقتصادية والمالية على المؤسسة .
- التسيير الأمثل للموارد المختلفة (بشرية - مادية - مالية) .¹

¹ بن عمروش مديحه - اختبار وتقييم المشاريع الاستثمارية (منهجية التحليل المتعدد المعايير) - مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2015 ص 07 .

المطلب الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية والمبادئ التي تقوم عليها:

يعتبر قرار الاستثمار خطوة أولية لاختيار البدائل المتاحة بغية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة، وهناك ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية وهي: قرار الشراء، قرار التداول، وقرار البيع، كما يقوم القرار الاستثماري على جملة من المبادئ .

أولاً: أنواع القرارات الاستثمارية :

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ القرار وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وضمن هذا المفهوم تتدرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع وهي:

1- قرار الشراء:

يتخذه المستثمر عندما يشعر بان قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية والتدفقات النقدية المتوقعة، منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، أو بعبارة أخرى عندما يكون السعر اقل من قيمة الأداة الاستثمارية مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعياً وراء تحقيق مكاسب رأس مالية كم ارتفاع في سعرها السوقي مستقبلاً .

2- قرار عدم التداول :

عندما يتساوى سعر السوق مع القيمة الحالية لأداة وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حوافز للشراء عدم الشراء وكذلك من كان لديهم حافز للبيع أيضاً التوقف عن البيع فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة عدم التداول .

3- قرار البيع :

بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة الحالية لأداة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، وإذا كان مستثمر يرى أن السعر مازال اقل من القيمة الحالية، مما يتطلب منه إن يعرض سعراً جديداً لتلك الأداة يزيد عن القيمة الحالية، وهكذا يرتفع السعر عن القيمة الحالية، بالتالي حافزاً لدى غيره لبيع فيكون قرار المستثمر حين إذا هو قرار البيع¹ .

¹ محمد ابو ناصر، معايير المحاسبة والايداع المالي الدولية، الجوانب النظرية والعلمية، جمعية حميدات، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص57.

ثانيا: مبادئ القرار الاستثماري:

لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي:

1- مبدأ الاختيار:

نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها فان المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيًا في ذلك ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها .
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بتحليل الاستثماري .
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بتحليل الاستثماري .
- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة أن يستعين بالوسطاء الماليين.¹

2- مبدأ المقارنة :

ويقوم المستثمر بالمقارنة بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهرية والأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة .

3- مبدأ الملائمة :

يطبق المستثمر هذا المبدأ علميا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلاءم رغباته وميوله التي يحدد دخله وعمره وعمله وكذلك حالته الاجتماعية، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار، والتي يكشفها التحليل الجوهرية والأساسي وهي:

- معدل العائد على الاستثمار .
- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار .
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الاستثمار .

¹ منصور الزين، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار راية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص19.

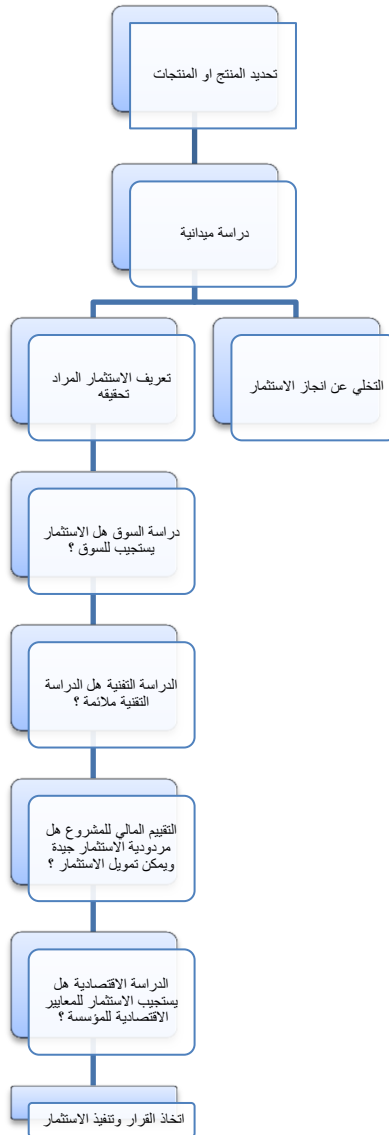
4- مبدأ التوزيع:

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد، وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنوع من هذه الأصول وذلك من اجل الحد من المخاطر وزيادة العوائد .¹

ثالثا: سيورة اتخاذ قرار الاستثمار :

اتخاذ قرار اختيار الاستثمار يمر بمجموعة من المراحل كما يلي:

الشكل رقم (4): يوضح مسار اتخاذ القرار الاستثماري .



المصدر: من إعداد الطالبات .

¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 1998، ص29.

المبحث الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري :

تعد عملية القرارات بشكل عام من أهم العناصر وأكثرها واثراً على عمل الأفراد والجماعات على حد سواء بشتى أنواعها واختصاصاتها وذلك راجع لكونها ضرورية تلازم كل أعمال الإنسان وتصرفاته سواء على مستوى حياته الخاصة أو على مستوى الوظائف والمهام إليه في عمله اليومي، لذا فان اتخاذ القرارات تمتد أطرافها وأبعادها إلى كل خطوة في كل عمل يؤديه المدير .

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار:

تعتبر عملية اتخاذ القرار الاستثماري عملية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، وذلك لكون نجاح المؤسسة متوقف على مدى سلامة القرارات المتخذة .

أولاً: تعريف اتخاذ القرار:

توجد العديد من التعريف لاتخاذ القرار، يمكن إيجاز أهمها في التالي:

- يعرف اتخاذ القرار بأنه عبارة عن تصرف أو جهد يبذله المدير أو متخذ القرار بصفة عامة بعد دراسة وتفكير .¹
- اتخاذ القرار لا يمكن اعتباره تصرف وجيد بل هو عبارة عن مجموعة من التصرفات المتتابعة بمعنى انه عملية ذات خطوة متتابعة تبدأ هذه العملية بالا حساس بالمشكلة وهنا يقوم المدير بمحاولة حل هذه المشكلة عن طريق بدائل لاختيار واحد من بينهم .²

وعليه نستنتج بان اتخاذ القرار عبارة عن عملية ذات خطوات متتابعة بدايتها تكون من خلال تحديد المدير للمشكلة، وذلك من اجل اختيار البديل الأمثل لتحقيق الهدف المراد الوصول اليه في ظل مجموعة من الظروف والمعايير

ثانياً: خصائص عملية اتخاذ القرار بأنها :

- تتصف بالواقعية حيث أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى .
- تتأثر بالعوامل الإنسانية بمعنى أنها تتأثر بالشخص الذي يقوم باتخاذ القرار .
- تتكون من مجموعة الخطوات المتتابعة .

¹ عبد العزيز النجار، الادارة الذكية، المكتب العربي الحديث، مصر ، 2008، ص57.

² أحمد ماهر، الادارة (المبادئ والمهارات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ، 2006، ص280.

- تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها .
 - عملية مستمرة وهي استمرار وامتداد من الماضي إلى المستقبل .¹
- المطلب الثاني: مقومات القرارات الاستثمارية:**
- سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى مقومات القرارات الاستثمارية كما يلي:
- المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:
- يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية تتمحور في:

1- الاستراتيجية الملائمة للاستثمار :

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون، وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر فيما يعرف بالمنحنى التفصيلي للاستثمارات والذي يختلف من مستثمر إلى آخر فق ميل المستثمر للعناصر التالية: (السيولة، الأمان، الربحية)، ويعبر عادة من ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه، بينما يعبر عن ميله لاتجاه السيولة والأمان بالمخاطرة التي يكون مستعداً لقبولها .

2- يفترض من متخذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مراعاة أمرين:

فيمثل الأول في أن يسلك في اتخاذ القرار يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم على خطوات محددة أهمها تحديد الهدف الأساسي للاستثمار، بتجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار وتقييم العوائد المتوقعة واختيار البديل الاستثماري المناسب.²

¹ علي حسين علي، نظرية القرارات الادارية (مدخل نظري وكمي)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص21.

² شهاب سهيرة، جدة نزيهة، دراسة حالة مصنع الاسمنت بسور الغزلان، البويرة، مذكرة ماستر، في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، 2018/2019، ص17-18.

المطلب الثالث: الأسس العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية :

يفترض من متخذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مراعاة أمرين فيتمثل الأول في أن يسلك في اتخاذ القرار يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار الاستثماري :

أولاً - الأسس العلمية في اتخاذ القرار الاستثماري :

عند اتخاذ القرار الاستثماري يجب أن يكون هناك أسس معينة مدروسة من قبل هذا المستثمر وخذ عاملين في عين الاعتبار:

1 - العامل الأول :

أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية هادفة للعملية الاستثمارية، ولتحديد ذلك لابد من اتخاذ الخطوات التالية:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار .
- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات .
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص لاستثمارية المقترحة .
- اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة التي سبق للمستثمر تحديدها .

2- العامل الثاني:

يجب على متخذ القرار أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار من ضمنها:

- مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية .
- مبدأ الخبرة والتأهيل .
- مبدأ الملائمة .
- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية .

ثانياً: ظروف اتخاذ القرار الاستثماري:

تتعدد الظروف البيئية التي يتم في ظلها اتخاذ القرارات الاستثمارية وهو ما يؤدي إلى اختلاف ونوع وكبيرة المعلومات المتاحة في كل مرحلة ويتم اتخاذ القرار الاستثماري من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات، هذه الأخيرة تخضع لأحد الظروف التالية:

- التأكد التام :

هي الظروف التي تكون فيها كل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمستقبل محددة ومعلومة على وجه الدقة ولا يوجد أي احتمالات للأحداث المتوقعة سواء كانت ذاتية أو موضوعية، بحيث يوجد ناتج واحد فقط لكل حدث نظرا لوجود حالة واحدة من الحالات الطبيعية .

- ظروف المخاطرة :

هي الحالة التي تكون نتائج البدائل المطروحة غير مؤكدة، ويتخذ القرار بالاعتماد على البديل الذي يعطي أكبر قيمة متوقعة، وذلك بالرجوع إلى الخبرة السابقة.

- ظروف عدم التأكد:

هي حالات طبيعية تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري دون معرفة الأحداث المستقبلية المحيطة بالمشروع والمؤثرة فيه، فمتخذ القرار يعتمد في بناء قراراته على ميوله الشخصي وتوقعاته للمستقبل إذا كان متفائل أو متشائم .

خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل تقديم مفهوم عام للقرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية، حيث أن القرار المالي هو قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك الأصول لتمويل الاستثمار ويهدف في الأخير إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، كما أن هذه القرارات في قرار توزيع الأرباح، وقرار التمويل وقرار الاستثمار الذي ركزنا عليه في المبحث الثاني والذي يتمثل في ذلك القرار الذي يقوم بالمفاضلة بين عدة بدائل، وذلك بعد القيام بتخصيص مجموعة من الموارد المالية من اجل استثمارها في البديل الذي يحقق الهدف المراد، إذ يتميز هذا النوع من القرارات عادة بإنفاق مبالغ كبيرة قد تتحول إلى خسائر في حال فشل المشروع بالإضافة إلى خصائص أخرى تم التطرق إليها، كما أن هذا القرار له أهمية بالغة من بينهما كونه يتماشى مع أهداف المؤسسة ونشاطها، ويتم اتخاذ القرار هنا عن طريق بعض المقومات والمبادئ التي تم ذكرها في المبحث الثالث، ويكون ذلك تحت تأثير بعض العوامل التي تم التطرق إليها، وكل ذلك تحت تأثير بعض العوامل التي تم التطرق إليها، وكل هذا من اجل الوصول إلى البديل الأمثل لتحقيق الهدف المطلوب .

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر إشكالية التمويل من الإشكاليات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، بحيث تتغير طرق التمويل التي تتبعها كل مؤسسة من اجل اختيار المصدر التمويلي المناسب لتمويل احتياجاتها الاستثمارية، والهدف من وراء كل هذا هو تعظيم الربح للمؤسسة .

و لهذا يعد التمويل من أهم العمليات الحيوية في الوقت الحاضر، إذ أصبح العصب الرئيسي في وضع السياسات والاستراتيجيات الهادفة من خلال التوجيه الجيد للمصادر الداخلية سواء ناتجة عن أهداف المؤسسة كالأرباح أو تمويل ذاتي .

و لهذا يعد التمويل الذاتي مصدرا هاما لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره مؤشر يستند اليه في تقييم الكفاءة المالية، إضافة إلى انه يضمن توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة باعتباره تدفق نقدي داخل تحتفظ به المؤسسة .

وقد اعتمدنا في فصلنا على المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول التمويل والسياسة التمويلية .

المبحث الثاني: ماهية التمويل الذاتي .

المبحث الثالث: مصادر التمويل الذاتي .

المبحث الأول: مفاهيم حول التمويل والسياسة التمويلية

يعتبر التمويل من القرارات الهامة والاستراتيجية في أي مؤسسة اقتصادية سواء تعلق الأمر بحجم الأموال أو المصدر الحصول عليها . فالتمويل عصب كل عملية من التجهيز والاستغلال في المؤسسة ولا غنى عنه لاستمرارية النشاط وتختلف مصادر الحصول على الأموال فمنها داخلي ومنها خارجي .

المطلب الأول: ماهية التمويل :

يقصد بالتمويل المؤسسة التي تمنح بصفة عامة او خاصة مختلف الموارد المالية سواء بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة لمواصلة النشاطات التي أسست من اجلها .

أولا . تعريف التمويل:

لقد أعطيت تعاريف عديدة للتمويل نذكر منه .

– يعرف التمويل على انه تلك القرارات المالية الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات الرأس مالية لتمويل هذه الاستثمارات من مصادر مالية داخلية أو خارجية أو مزيج بينهما، وما يحتجز من الربح لإعادة استثماره بهدف تعظيم العائد على حق الملكية .¹

– يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:²

1- تحديد دقيق لوقت الحاجة إليه .

2- البحث عن مصادر للأموال .

3- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان .

المؤسسات وومن خلال هذه التعريفات نستنتج أن التمويل بهذا المفهوم ليس فقط ينطبق على الشركات بأنواعها بل وايضا على الأفراد والأسر والدول، وكل شخص منا مسؤول عن التمويل وسواء كان هذا التمويل خاص بمشروع كبير أو تدبير شؤون البيت، فانه يواجه بصورة متوقعة للتدفقات النقدية الخارجية نتيجة للمدفوعات من جهة أخرى، ومسؤولية الممول هي محاولة التأكد من حسن تدبير التحصيلات والمدفوعات بحيث يتيسر المال دائما بالمدفوعات الأزمنة كلما ظهرت .

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص: 369

² طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 21

ثانيا: أهمية التمويل :

للمويل أهمية كبيرة لمختلف المنظمات تظهر من خلال ما يلي :

- يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ويوفر احتياجات التشغيل ويزيد من الدخل بانجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة لهذا يعتبر قراره من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة .

- يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل تجديد أو تحسين رأس المال الثابت للمؤسسة كالأبنية أو استبدال المعدات والآلات ويعتبر ايضا كوسيلة سريعة تستخدم المؤسسة لتواجه به احتياجاتها الجارية أو الخروج من حالة العجز المالي .

- إن السيولة لا يمكن المحافظة عليها من طرف الشركة وحماتها من خطى الإفلاس والتصفية إلا عن طريق قرار التمويل، وللإشارة أن السيولة هنا تعني ببساطة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة ليها عند استحقاقها وتعني ببساطة اشد القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهزا خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة¹

مطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل .

إن احد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن يأتي ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها، وكذلك المعايير المعتمدة في عملية اتخاذ قرار التمويل .

أولاً: العوامل المحددة للتمويل .

1- الملائمة:

المقصود بها الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فعلى سبيل المثال أن كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون

¹ فاطمة الحاج قويدر - التمويل كأداة لاستثمارية المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة شركة Cap -Ti للخدمات الاستثمارية خلال فترة 2009 - 2012 - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لاستكمال نيل شهادة ماجستير في العلوم والتسيير - تخصص مالية ومؤسسة - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - 2011-2012 ص: 41

تمويلية بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض تكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي، فيكون في هذه الحالة تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل .¹

2- المرونة :

يقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعاً للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث انه هناك بعض مصادر لتمويل أكثر مرونة من غيرها .²

3- التوقيت :

إن هذا العامل يرتبط بالمرونة وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفرة كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل .³

4- الدخل :

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندها تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق ايجابياً يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض .

5- الخطر :

إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي و المقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:

- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولاً ثم الملاك الممتازون ثم العاديون .
- عند تصفية أموال الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولاً ثم الملاك الممتازون ثم العاديون .

¹ جميل احمد توفيق، سياسات الإدارة المالية، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، دون سنة، ص 309 ص 310 .

² هيثم محمد الرزقي، الإدارة و تحليل المالي، دار الفكر لطباعة و النشر، 2000، ص 122.

³ عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص 104 .

و بالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض فديون المؤسسة تسدد من أصولها وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الأصول.¹

ثانيا: أنواع التمويل .

لقد تعددت أنواع التمويل واختلفت من مرجع لآخر وعليه يمكننا إجمالها في الأنواع التالية:

1- من حيث الملكية: وهي بدورها تنقسم إلى:

أ- التمويل بالملكية: ويكون عن طريق المالكين أنفسهم من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال .

ب- التمويل بالاقتراض: ويكون عن طريق الغير قد يكون موردين أو بنوك أو مؤسسات مالية ويطلق على هذه الأموال أصول الاقتراض.²

2- من حيث مصدر الحصول عليه: وهو بدوره ينقسم إلى:

أ- التمويل الداخلي: ويتم اللجوء إليه عندما تكون المؤسسة بحاجة إلى تمويل استثماراتها ويكون ذلك عن طريق المصادر الداخلية كالاحتجاز للأرباح والاهتلاكات والمؤونات والاحتياطيات وقد تكون هذه المصادر غير كافية فتلجأ الى المصادر الخارجية .

ب- التمويل الخارجي: ويتم توفير الأموال حسب هذا المصدر إما عن طريق مصادر الملكية أو مصادر الدين ويتم اللجوء إليه في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الخارجي.³

3- من حيث الفترة الزمنية: وحسب هذا التصنيف تنقسم إلى:

أ- تمويل قصير الأجل: وهو التمويل الذي تكون مدته اقل من سنة إلى 10 سنوات مثال على ذلك قروض البنكية - أدوات الخزينة ...

ب- تمويل متوسط الأجل: وهو التمويل التي تتراوح مدته من سنة إلى 10 سنوات ومثال على ذلك قروض مصرفية .

¹ هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 118 ص 121 .

² طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص 25 ص 26 .

³ عدنان تايه و آخرون، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر و التوزيع، الأردن، 2007 ص 137 .

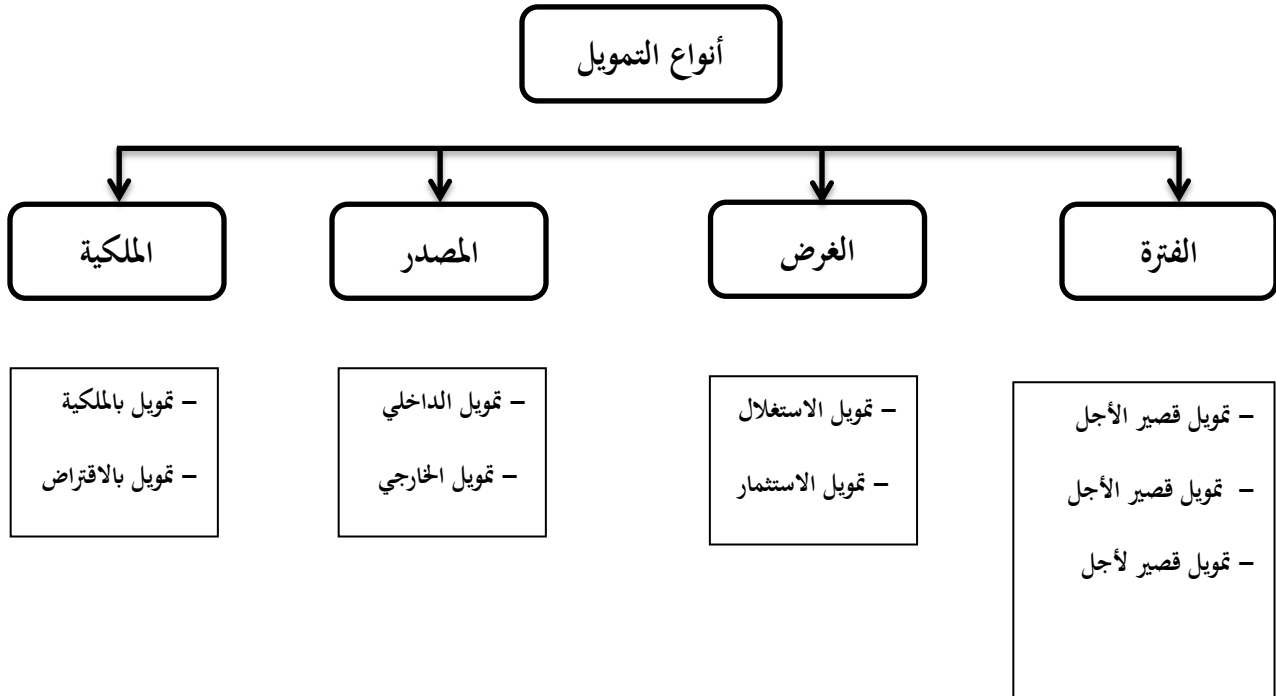
ت- التمويل الطويل الأجل: وهو ذلك التمويل الذي تكون مدته أكثر من سنوات وهو موجه لتمويل الاستثمارات الثابتة أو الطويلة الأجل .

4- حسب الغرض الذي يستخدم لأجله: ونجد حسب هذا التصنيف ما يلي:

أ- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة زمنية معينة من اجل الحصول على عائد في نفس الفترة الاستغلال، وبهذا المعنى يتصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء موارد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري .

ب- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها القيام بها خلو طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس المالي للمشروع .¹

الشكل رقم (5): مخطط أنواع التمويل



¹ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 26 _ 27 .

المطلب الثالث: ماهية السياسة المالية .

تحتل سياسة التمويل مكانة مهمة في صياغة الإستراتيجية المالية للمؤسسة، في تبيين مختلف المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسة لتنفيذ الاستراتيجيات، وتبين مدى ملائمة هذه المصادر لوضعية المؤسسة المالية ومختلف تأثيرات سياسات التمويل المعتمدة على وضعيتها المالية .

أولاً: تعريف السياسة التمويلية :

يمكن تعريف سياسة تمويل المؤسسة كما يلي:

" عملية مرتبطة باختيار نوع الهيكل المالي الذي ترغب المؤسسة في تحقيقه من خلال عملية المفاضلة بين العديد من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة، وذلك من اجل تعظيم قيمة المؤسسة، باختيار الهيكل الذي يشكل أدنى تكلفة مالية ممكنة أو أعظم مرد ودية . " ¹

" هي اختيار طريقة للتمويل تتميز بتقليل المخاطر وتعظيم المر دودية المرتبطة بنشاط تمويل المؤسسة، فقرار التمويل يصاحبه العديد من المخاطر المرتبطة بكل نوع من مصادر التمويل المتاحة ولذلك تعمل سياسة التمويل على اختيار مصدر التمويل الذي يقلل المخاطر المتوقعة لأقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت زيادة مرد ودية مصادر التمويل لأقصى درجة ممكنة تفوق تكلفة ومخاطر هذه المصادر . " ²

ثانياً: أهداف السياسة التمويلية .

إن أهداف السياسة التمويلية مرتبطة بالأهداف الإستراتيجية المالية للمؤسسة، والتي تتكامل فيها بينها لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام ومن أهم أهدافها:

- ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية، وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية ونقدية مخاطر التوقيف عن الدفع .
- تحقيق المر دودية عالية وذلك عن طريق تدنيه تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة.

¹ محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، 2016، ص 108 .

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المنشآت المالية، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، 2016 ص 123

ثالثاً: محددات السياسة التمويلية:

تتحكم العديد من العناصر في اختيار سياسة تمويلية معينة، ويكون ذلك حسب إمكانية المؤسسة، ومن أهم العوامل المحددة لسياسة التمويل نجد .

(1) التكلفة:

على المدير المالي إجراء مقارنة من حيث كلفة لكل مصدر واختيار المصدر اقل تكلفة¹.

(2) المر دودية :

تعتبر المر دودية من أهم العوامل المحددة لسياسة في المؤسسة بحيث تفوق المر دودية تكلفة الأموال واقترح سياسة التمويل مناسبة لتمويل هذا الاستثمار، لأنه لو لم تكن المر دودية أكبر من تكلفة التمويل ولم تتمكن من تغطية المخاطر المالية سيكون له الأثر السلبي على انخفاض من الأرباح وبالتالي انخفاض قيمة السهم القيمة السوقية للمؤسسة.²

(3) أهداف المؤسسة :

إذا كانت تبحث عن الاستقلالية المالية فالأولوية للتمويل الذاتي ثم الديون، أما إذا كانت المؤسسة تبحث عن المر دودية المالية المثلى، فإنها ستلجأ للاستدانة للاستفادة القصوى من الرفع المالي.

(4) المخاطر: وتتمثل في مخاطر عدم الوفاء وهو احتمال عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات اتجاه أصحاب

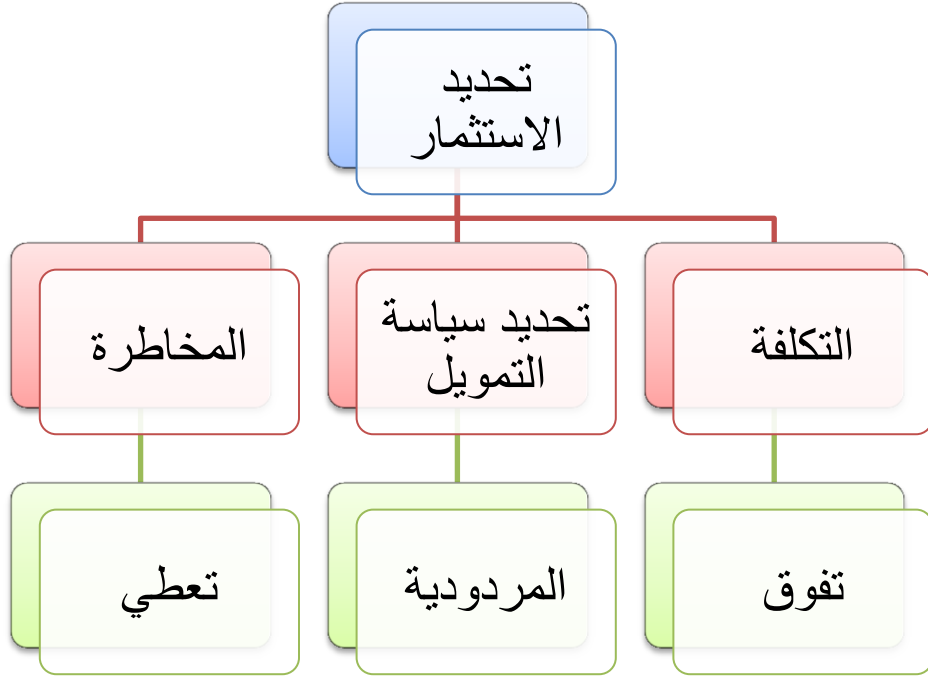
الأموال.³

¹ رندة فراج، مصادر التمويل الحديث وتأثيرها على الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم تجارية، جامعة أم البواقي، 2014، ص 46 .

² محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، 201-، ص 108 .

³ صاوي أحلام، سياسة التمويل وتأثيرها على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة (CIEPTALCATRIN) للفترة 2017، 2015، مذكرة متطلبات نيل الليسانس ن فرع علوم التسيير / علوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة ومالية، 2018، 2019، ص 4

الشكل رقم 06 : مخطط محددات سياسة التمويل .



المصدر: من إعداد الطالبات

المبحث الثاني: ماهية التمويل الذاتي .

يعتبر التمويل من أهم العمليات الحيوية في الوقت الحاضر، إذ أصبح العصب الرئيسي في وضع السياسات والاستراتيجيات الهادفة من خلال التوجيه الجيد لمصادر الداخلية سواء ناتجة عن أهدافها المؤسسة كأرباح أو تمويل نفسها بنفسها اي ذاتيا .

المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي .

يلعب التمويل الداخلي (الذاتي) دور مهما في نمو المؤسسة، كونه يعتبر جزء للربح والصافي المخصص لاحتياجات المتاحة حيث يهدف الى توسيع وتنمية المؤسسة ويمكن ان نجتمع بعض التعريف فيما يلي:

أولا: تعريف التمويل الذاتي .

التعريف الأول: " يعرف التمويل الذاتي بأنه قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة قلة المصادر الخارجية خلال نشاطها، كما يعتبر كمييار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل ماليا مع المؤسسة، ويكفي أن نذكر هنا أن البنوك يشترط في الكثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه عن نسبة معينة " ¹ .

التعريف الثاني: " التمويل الذاتي يعني إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها من خلال نشاطاتها وهذه العملية لا تتم إلا بالحصول على نتيجة الدورة، وهذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين هما الاهتلاكات والمؤونات، وهو الذي يهدف إلى التوسيع وتنمية المؤسسة وتخصص أمواله لتحقيق هذا الهدف " ² .

التعريف الثالث: " التمويل الذاتي هو المبلغ المتبقي لدى المؤسسة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب هذه المؤسسة ومنه يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$* \text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

$$* \text{التمويل الذاتي} = \text{الاهتلاك} + \text{المؤونات} + \text{أرباح صافية غير موزعة} ³$$

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص، 36 .

² توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، ص 92 .

³ احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار علوم النشر والتوزيع، عنابه، الجزائر، 2008، ص 27 .

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل مدى قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون الحاجة للمصادر الخارجية، ونجد بأنه يساهم بشكل كبير في نمو وتطور المؤسسة والحفاظ على وجودها وبقائها وذلك باعتباره المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد توزيع الأرباح على أصحابها، وايضا يعتبر معيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل ماليا مع المؤسسة .

ثانيا: أهمية التمويل الذاتي .

تكمن أهمية التمويل الذاتي في كونه المعبر عن مدى ملاءمة المؤسسة التي تشكل عنصر هام في أهلية الاقتراض بالنسبة للمشروع، وفي أهلية يعتاد بها المقرض عند النظر في اقتراض المشروع هذا فضلا عن أن التمويل الذاتي يعد مصدر هام في تمويل عملية الإحلال .

ومن أهمية المالية والاقتصادية للتمويل الذاتي ما يلي :

- يعتبر التمويل الذاتي مؤشر بديل على مردودية المؤسسة وسلامة اختياراتها المالية .
- يعتبر التمويل الذاتي محرك التنمية في المؤسسة باعتباره مورد متاح في المؤسسة عكس الموارد الأخرى التي تستغرق وقت كبير للحصول عليها، فالتمويل الذاتي بجانب المؤسسة بان تكون مثقلة بالديون .
- يعد التمويل الذاتي محور عملية التمويل إذ يكتسب أهمية بالغة باعتباره نقطة انطلاق في أي مؤسسة فمن غير المعقول الحصول على تمويلات خارجية دون وجود قدرة تمويلية أولية لها . - يشكل التمويل الذاتي متغير استراتيجيا في نمو المؤسسة، فمن خلال وجود حجم التمويل الذاتي بالقدر الكافي تستطيع المؤسسة رفع درجة الاستغلال المالي وحرية اتخاذ القرارات .¹

المطلب الثاني: قدرة التمويل الذاتي .

تتمثل قدرة التمويل الذاتي في الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها، ومجموع التكاليف المحتمل تسديدها وتعتبر عن الفائض محتمل للخزينة وليس حقيقي .

أولا: تعريف قدرة التمويل الذاتي .

توجد عدة تعاريف لقدرة التمويل الذاتي، تقتصر في تعريفنا على ما يلي:

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 298 .

- التمويل الذاتي هو الفرق بين المتحصل عليه والتكاليف المدفوعة، وتعتبر قدرة التمويل الذاتي كذلك تدفق النقدي الصافي، لأنه يتم احتسابه بعد الاقتطاع الضريبي.¹
- يمثل الفائض النقدي الصافي الذي تحققه المؤسسة بعد طرح توزيع أرباح الشركاء واقتطاع جميع المصاريف المالية والجبائية حيث يمكن أن تكتب العلاقة التالية :

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{نتيجة الدورة الصافية} + \text{حصص الاهتلاكات} + \text{حصص مخصصات ومؤونات ذات الطابع الاحتياطي}.$$
²

ومن خلال التعريف السابقة :

نستخلص انه بإمكاننا القول أن قدرة التمويل الذاتي تتمثل في الموارد الداخلية المحققة من النشاط العادي خلال فترة زمنية معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار لكل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعات والأعباء الاستثنائية .

ثانيا: حساب قدرة التمويل الذاتي .

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{النتيجة} = \text{الإيرادات} - \text{التكاليف} .$$

وان العلاقة السابقة توافق العوائد الغير مدفوعة لعاملين أساسيين من عوامل الإنتاج

- رأس المال الثابت: الاهتلاكات

- رأس المال الخاص: النتيجة

وبالتالي فان قدرة التمويل الذاتي تعبر بالعلاقة التالية:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{الاهتلاكات} + \text{المؤونات}.$$
³

من خلال العلاقة السابقة فان قدرة التمويل الذاتي تدرج العناصر الغير نقديه في حسابها، فالاhtلاكات والمؤونات هي من التكاليف التي تدرج ضمن هيكل التكاليف ولكنها تكاليف وهمية وليس حقيقية فالمؤسسة لا تدفع نقود نظير تسجيل اهتلاكات سنوية والمؤونات، وبالمقابل يمكن خصمها من النتيجة وهو ما يؤثر على النتيجة الصافية بالتخفيض

¹ مُجّد بوشوشة، مرجع سابق، ص 96 .

² احمد بوراس، مرجع سابق، ص 120 .

³ شعبان مُجّد، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل لمؤسسة اقتصادية (دراسة حالة المجمع الصناعي سيدال)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماج ستار في علوم التسيير، جامعة مُجّد بوقره بومرداس، الجزائر، 2010، ص 03.

والفرق المخفض من النتيجة يوجد لإعادة التمويل وحيازة وتطور استثمارات المؤسسة ومن هنا نستخلص أنها توجد طريقتين أساسيتين لحساب قدرة التمويل الذاتي .

الطريقة الأولى : الطريقة التنازلية:

وهي تعتمد على الفائض الخام للاستغلال الناتج عن نشاط المؤسسة الاقتصادية من خلال السنة المحاسبية حيث يعتبر الفائض الخام للاستغلال رصيد العمليات الاستغلالية .

وعليه سنعرض كيفية الحصول على قدرة التمويل الذاتي انطلاقاً من (EBE).

+ فائض الخام للاستغلال EBE

+ تحويل تكاليف الاستغلال

(- +) نواتج وتكاليف أخرى للاستغلال .

(- +) حصص نتيجة العمليات المشتركة

+ نواتج مالية (باستثناء استرجاع المؤونات)

- أعباء مالية باستثناء مخصصات الاهتلاك والمؤونات

+ نواتج استثنائية (باستثناء نواتج التنازل عن الاستثمارات، إعانات للحيازة على الاستثمارات المحولة لنتيجة

الاستغلال، المؤونات المسترجعة)

- تكاليف استثنائية (باستثناء القيمة المحاسبية للاستثمارات المتنازل عليها، مخصصات الاهتلاك والمؤونات

الاستثنائية)

- مشاركة المستخدمين

- الضريبة على الأرباح

= قدرة التمويل الذاتي (CAF)¹

ومن هنا نستخلص أن هذه الطريقة مبسطة ومفسرة لمختلف مكونات قدرة التمويل الذاتي الا انه يعاب عليها صعوبة حسابها، وذلك راجع لكثرة العناصر المتدخلة في الحصول على قدرة التمويل الذاتي .

¹ شعبان مجّد، مرجع سابق، ص 04 .

الطريقة الثانية : الطريقة التصاعدية:

إن هذه الطريقة يستخدمها الكثير والعديد من المحللين الماليين وذلك انطلاقاً من النتيجة الصافية عن طريق إدخال بعض التعديلات المتعلقة بإضافة بعض الأعباء المحسوبة والغير مدفوعة، وإبعاد النتائج المحسوبة والغير مقبوضة .
وعليه سنعرض كيفية الحصول على قدرة التمويل الذاتي من النتيجة الصافية :

+ النتيجة الصافية

+ الاهتلاكات

+ المؤونات ذات طابع احتياطي

- استرجاع المؤونات او الاهتلاكات

- إعانات الاستثمارات

- نتيجة التنازل عن الأصول

+ القيمة المحاسبية الصافية للأصول التنازل عنها

= قدرة التمويل الذاتي CAF¹

ومن هنا نستخلص ان الطريقة التصاعدية أكثر سهولة من الطريقة التنازلية وتسمح لمستخدميها بالحصول على النتيجة في اقصر وقت الى انه يعاب عليها عدم التفصيل في مكونات قدرة التمويل .

المطلب الثالث: تقييم التمويل الذاتي .

إن للتمويل الذاتي مزايا وعيوب تؤثر على المؤسسات لمختلف أنواعها سنستعرضها في

ما يلي:

أولاً: مزايا التمويل الذاتي:

- يمثل التمويل الذاتي المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة .
- يجعل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وإدارية تامة .
- يزيل على المؤسسة عبئ التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية .

¹ نور الدين محمد نوة هارون الشين، التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة محاسن أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، سنة 2019، 2020، ص 18

- وبما أن الاهتلاك يمثل الجزء الأكبر في التمويل الذاتي والذي يعتبر معفى من الضرائب، فإنه يخفض مجموع الضرائب التي تخضع لها أموال المؤسسة .
- التمويل الذاتي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار .
- يعطي الحرية للمؤسسة في اختبار نوع الاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان .¹
- السرعة في اتخاذ قرار استثماري، فهي لا تحتاج إلى مفاوضات ولا عقود ولا شروط أخرى .
- لا يصاحبه زيادة في أسهم المؤسسة، وبالتالي تتفادى زيادة الأصوات في مجلس الإدارة .
- تدعيم الأرباح المحتجزة المقدررة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية .²
- تمثل الاهتلاكات الجانب الأوفر من التمويل الذاتي، وبما أنها معفية من الضريبة فإنها بذلك تؤدي إلى تخفيض الوعاء الضريبي للمؤسسة في قيمة الاهتلاك المسموح وبخصمها ضريبيا أي بقيمة معادلة لقيمة الاهتلاك مضروبة في المعدل الضريبي .³

ثانيا: عيوب التمويل الذاتي:

- رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي من استقلالية وحرية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية إلا انه يضم العديد من المساوي والعيوب يمكن عرضها في ما يلي:
- يعتبر التمويل الذاتي مصدر تمويل داخلي، وعليه فإن عملية توظيفية واستخدامه لا يحى بالرقابة الكافية التي تحظى بها باقي مصادر التمويل الأخرى وهذا ما قد يؤدي إلى استخدامه بطريقة مثلى .
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المنشأة كاهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى إضعاف العائد المتحصل .⁴
- من الممكن أن يتسبب الاعتماد على التمويل الذاتي كمصدر وحيد في عرقلة وتعطيل نمو المؤسسة وذلك لعدم كفايته لتمويل كل المشاريع الاستثمارية .

¹ فاطمة حاج قويدر، مرجع سابق، ص 54.

² منير شاكر مجهد وآخرون، مرجع سابق، ص 289، 290.

³ عبد القادر حنفي، مرجع سابق، ص 490 .

⁴ منير شاكر مجهد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص

- إن زيادة حجم الأرباح المحتجزة من اجل رفع قيمة التمويل الذاتي قد يؤدي استياء بعض المساهمين وذلك ما يؤثر على السعر السوقي لأسهم هذه المؤسسة .¹
- قد يؤدي عدم خضوع استخدام التمويل الذاتي لأي نوع من الرقابة إلى تبديد الأرباح المتراكمة وذلك بتجميد جزء هام من رأس المال وعدم الاستفادة منه أو استثمارهم في مشروعات غير ضرورية .
- عادة ما يكون حجم التمويل الذاتي عاجزا وغير كاف لتلبية كل حاجيات التمويل وبالتالي فان الاعتماد الكلي عليه قصد تحقيق عملية التوسيع بشكل بطيء ومن ثم عدم التمكن من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والمرحبة بسبب هذا النوع من التمويل .²

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق ، ص 179.

² عبد القادر حنفي، مرجع سابق، ص 495.

المبحث الثالث: مصادر التمويل الذاتي .

لكي تتمكن المؤسسة من مواكبة وتطوير نشاطها لابد من اعتمادها على مجموعة من مصادر التمويل من بينها التمويل الداخلي (الذاتي) والذي يتشكل بدورهم مجموعة من المكونات التي تعود ملكيتها للمؤسسة، وبالتالي فهي تسمح للمؤسسة تمويل نفسها بنفسها وفي هذا المبحث سنقوم بحصر مصادر التمويل الذاتي .

المطلب الأول: الاهتلاكات .

تعتبر الاهتلاكات من أهم مكونات التمويل الذاتي، ويعرف الاهتلاك على انه عبارة على النقص الحاصل في قيمة الأصول الثابتة سواء كان ذلك ناتجا عن الاستعمال أو مرور الزمن أو التقدم .

(1) تعريف الاهتلاك:

" تعرف الاهتلاكات على أنها: تقدير الخسارة الناتجة عن قيمة الأصل الثابت التي تهتك عبر الزمن " .
 " كما عرفت على أنها: عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول، ناتج عن استعماله أو عن الزمن أو تطور التكنولوجيا أو آثار أخرى " .¹

• يعرف الاهتلاك على انه الجزء من تكلفة الأصل الثابت التي تخصم من الإيرادات مقابل خدمات لأصل الثابت المستخدم في نشاط المؤسسة ويمثل الاهتلاك تكلفة من تكاليف الإنتاج مقابل النقص الفعلي للأصل الثابت نتيجة استعماله للتقدم الزمني أو نتيجة لظهور مخترعات مختلفة .²

من ما سبق يمكن أن نستخلص تعريف الاهتلاك على انه ذلك التعبير المحاسبي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمار في القيمة المحاسبية له مع مرور الزمن محقق في ذلك تدفق داخلي .

نستنتج من التعريف السابقة ما يلي:

العوامل التي تؤثر على احتساب قسط الاهتلاك هي كالتالي:

* **تكلفة الأصل الثابت:** وهو يمثل سعر شراء الأصل مضاف إليها مصاريف الاقتناء .

* **العمر الإنتاجي للأصل:** يقصد بها المدة التي سيتم الاستفادة فيها من الأصل والتي يتم قياسها أما بعدد سنوات

أو بعدد الوحدات أو بالمسافة المقطوعة .

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي، الجزء الأول، مطبعة دار البعث، 1990، ص 27 .

² خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية العامة، المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص 152.

* **قيمة الخردة:** يقصد بها القيمة المقدرة لبيع الأصل بعد انتهاء العمر الإنتاجي لهذا الأصل .

$$\text{قيمة الاهتلاك} = \text{تكلفة شراء الاستثمار} / \text{عدد السنوات}$$

(2) أنواع الاهتلاك:

* **الاهتلاك المادي:** وهو الاهتلاك الناتج عن تلف الممتلكات والتآكل والصدأ أو التعفن وينتج عن ذلك حجز الممتلكات من المبادرة على تأدية أعمالها .

* **الاهتلاك الوظيفي:** وينتج هذا النوع من الاهتلاك بسبب عجز الأصول أو الممتلكات عن المثابرة في أداء أعمالها من جراء التغيير في الطلب عليها أي أن هذه الأصول لا تواكب التطور التكنولوجي .

(3) طرق حساب الاهتلاك:

تختلف وتتعدد طرق حساب الاهتلاك إلى عدة محددات تتدخل هذه المحددات في تحديد الطريقة المستخدمة لإيجاد قسط المهلك، ومن بين أهم طرق حساب الاهتلاك نجد ما يلي:

- طريقة الاهتلاك الخطي (الثابت) .

- طريقة الاهتلاك المتناقص .

- طريقة الاهتلاك المتزايد .

- طريقة وحدات الإنتاج .

أولاً: **طريقة القسط الثابت (الخطي):**

تعتبر طريقة القسط الثابت من أبسط الطرق المحاسبية المستخدمة في حساب الاهتلاك والأكثر استخداماً وشيوعاً بين المحاسبين، حيث تتحدد هذه الطريقة بقسمة كلفة الأصل (قيمة الأصل) على العمر الاقتصادي مقسوم بالسنوات وهذا يكون التأثير عن التدفق النقدي السنوي، وفي نهاية العمر الإنتاجي للأصل تأول القيمة المحاسبية الصافية للصفر وتحسب قيمة الاهتلاك كالتالي :

$$\text{القيمة الاهتلاك} = \frac{\text{قيمة الاصل}}{\text{العمر الاقتصادي}}$$

ويمكن الحصول على قسط الاهتلاك الثابت من خلال المعادلة التالية :

$$\text{القسط السنوي الاهتلاك} = (\text{كلفة الأصل} - \text{قيمة الخردة}) / \text{عدد السنوات الأصل الإنتاجي}$$

ونعبر عن حساب طريقة الاهتلاك الخطي (الثابت) بالمثال التالي:

المثال:

تقوم مؤسسة اقتصادية في بداية السنة بجيافة شاحنة نفعية لتوزيع منتجاتها، قيمة هذه الشاحنة 2,000,000 وحدة نقدية تمتلك على مدة 5 سنوات .

المطلوب: إعداد جدول الاهتلاكات لهذا الأصل علما أن المؤسسة تستخدم طريقة الاهتلاك الخطي .

الحل:

$$\text{معدل الاهتلاك: ع} = 5 / \%100 = \%20$$

$$\text{قسط الاهتلاك} = 2,000,000 * \%20 = 400000 \text{ وحدة نقدية}$$

جدول رقم (1) اهتلاكات الشاحنة النفعية حسب طريقة الاهتلاك الخطي :

السنوات	القيمة الأصلية للاستثمار	معدل الاهتلاك	أقساط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC
1	2,000,000	%20	4,000,00	1,600,000
2	2,000,000	%20	4,000,00	1,200,000
3	2,000,000	%20	4,000,00	800,000
4	2,000,000	%20	4,000,00	400,000
5	2,000,000	%20	4,000,00	0

المصدر:

ثانيا :طريقة الاهتلاك المتناقص:

إن هذه الطريقة لا تختلف عن طريقة الاهتلاك الثابت إلا في أن إقساطها متناقصة، حيث تحدد أقساط الاهتلاك المتناقص بضرب القيمة المحاسبية الصافية للسنة (ن-1) في معاملات يحددها التشريع الضريبي، وكما هو الحال في الجزائر فان المادة رقم 174 فقرة 2 من قانون الضرائب المباشرة الجزائر التي تحدد هذه المعلومات في الجدول التالي :

الجدول رقم (2): طريقة الاهتلاك المتناقص .

المعامل	مدة الاستعمال
1,5	4-3 سنوات
2	6-5 سنوات
2,5	أكثر من 6 سنوات

ومن هنا نستخلص كيفية حساب قسط الاهتلاك كالتالي:

قسط الاهتلاك = القيمة المحاسبية الصافية * معدل الاهتلاك المتناقص

القيمة المحاسبية الصافية = أساس الاهتلاك - الاهتلاك المتراكم

أساس الاهتلاك = تكلفة الحيازة أو تكلفة الإنتاج - القيمة الباقية

معدل الاهتلاك المتناقص = معدل الاهتلاك الثابت * المعامل¹

ونعبر عن طريقة الاهتلاك المتناقص بالمثال التالي:

المثال:

مؤسسة الاوراس تمتلك آلة لمدة 5 سنوات تم اقتنائها يوم 2015 /1/2 بمبلغ 1200,000 دينار جزائري

المطلوب: إعداد جدول الاهتلاك المتناقص:

الحل:

مدة المنفعة N = 5ans

المبلغ القابل للاهتلاك NA = 1200 000DA

تاريخ اقتناء الآلة 2015/1/2

حساب معدل الاهتلاك المتناقص: المعامل الضريبي * N = 11 t

بما أن العمر الإنتاجي للآلة هو 5 سنوات فإن معامل الضريبي هو 2

$$T = \frac{1}{5} * 2 = 0,2 * 2$$

$$= 0,4$$

إذا معدل الاهتلاك = 40%

¹ بالخير بكاري، دروس في المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 70 ص 71 .

الجدول رقم (3) يوضح طريقة حساب الاهتلاك المتناقص .

السنوات	MA	t%	A	εA	VNC
2015	1,200,000	40	480,000	480,000	20 000
2016	720,000	40	288,000	768,000	432,000
2017	432,000	40	172,800	940,800	259,200
2018	259,200	50	129,600	1,070,400	129,600
2019	129,600	100	129,600	1,200,000	0

المصدر: اعداد الطالبات

ثالثا: طريق وحدة الإنتاج:

تستعمل هذه الطريقة عادة عندما يكون تشغيل المعدات المتغيرة بشكل كبير بدورة إلى أخرى، (وحدات منتجة، ساعات العمل) يحسب قسط الاهتلاك وفق الطريقة التالية:

قسط الاهتلاك = أساس الاهتلاك * عدد الوحدات المنتجة / وحدة الإنتاج المقدرة خلال المدة النفعية للتثبيت¹

رابعا: طريقة الاهتلاك المتزايد:

تتمثل هذه الطريقة في تطبيق معدل الاهتلاك المتزايد تدريجيا مع مرور الوقت على القيمة الأصلية للاستثمار إلى أن تنعدم تماما، وفي حقيقية الأمر هذا النوع من الاهتلاك قليل الاستعمال، يحسب قسط الاهتلاك وفق الطريقة التالية:

قسط الاهتلاك المتزايدة = القيمة الأصلية للاستثمار * مدة استعمال الأصل / مدة حياة الاستثمار + 1 * مدة حياة الاستثمار / 2²

* دور الاهتلاك في التمويل الذاتي:

إن الاهتلاك في المؤسسة يلعب دورا اقتصاديا يتمثل في اهتلاك متتالي للاستثمارات ودورا ماليا يتمثل عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها³.

¹ بالخير بكاري، مرجع سابق، ص 70 .

² ناصر دادي عدون، يوسف مامش، اثر التشريع الجبائي على مرد ودية المؤسسة وهيكلاها المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 153 - 154

³ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 404 .

المطلب الثاني: المؤونات .

تعتبر المؤونات من أهم مكونات التمويل الذاتي للمؤسسة ويتم تشكيلها استنادا لمبدأ الحيطة والحذر وذلك لتعويض الخسائر المتوقعة في عناصر الأصول

أولاً: تعريف المؤونات .

نظرا لتعدد التعريف الخاصة بالمؤونات، اعتمدنا على ما يلي:

- إن المؤونة هي مبالغ مالية تقوم المؤسسة الاقتصادية بتكوينها بغض النظر إذا كانت هذه المؤسسة قد حققت ربحاً أو خسارة، وهذا حسب ما وضحته المادة 718 من القانون التجاري الجزائري .

" نصت المادة 718 من القانون التجاري الجزائري على أن تدهور قيمة عناصر الأصول الأخرى والخسائر والتكاليف المحتملة، تخصص لها مؤونات، بالنسبة للعناصر الأخرى للأصول، فان القانون يقصد بها الأصول الثابتة غير المهتلكة، إضافة إلى المخزونات تمثل: مبالغ مالية مرصودة لمواجهة حوادث محتملة لها تأثير مباشر على نشاطات المؤسسة " .

وهنا نستخلص القول:

بان المؤونات هي النقص المحاسبي الملاحظ في احد عناصر الأصول، اعتبارها مكون مالي ويبقى مُجَّد داخل المؤسسة لمواجهة خسائر محتملة، والمؤسسة هنا عند تكوينها لا تأخذ بعين الاعتبار أما إذا كانت حققت ربحاً أو خسارة، والمؤونات هنا تعتبر تجسيد لمبدأ الحيطة والحذر، وتحسب المؤونات من الربح الخاضع للضريبة .

ثانياً: أنواع المؤونات:

تتلخص أنواع المؤونات في نوعين :

1) المؤونة القانونية: هي ذات طابع ضريبي لهذا لا يتوقع من ورائها خسائر حيث ألزم المشرع تكوينها، وهي لا تؤدي إلى فرض ضريبة مستقبلية، أي انه لا تتحمل عنها المؤسسة ضرائب خلال مدة تكوينها ويجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار حدود ومدى تكوينها .

2) مؤونة الأخطار والتكاليف: هذه المؤونة مكونة لتغطية أخطار وأعباء محتملة عند نهاية الدورة الاستغلالية دون أن تكون هناك إمكانية تخصيصها كغطاء لعامل خاص بالأموال، أن الأحداث التي وقعت أو هي في طريق الوقوع تعل هذه الأخطار ليست فقط محتملة وإنما أكيدة، ومن أهم هذه المؤونات نجد مؤونة الضمانات المقدمة للزبائن، مؤونات المنازعات، مؤونات التكاليف الموزعة على عدة سنوات، ومؤونات من اجل الإصلاحات الكبرى .

ثالثا: شروط تكوين المؤونة:

يشترط لتكوين المؤونات، ضرورة توفير الشروط التالية:

- أن تكون الحسائر والتكاليف محددة وبدقة، حيث تحدد لكل أصل على حدى، كما لا يمكن تكوين مؤونة لأخطار مختلفة

- يجب أن تكون أسباب تدهور قيمة الأصل المعني قد حدثت خلال نفس الدورة المالية، وهذا لتجسيد مبدأ الفصل بين الدورات المالية للمؤسسة .

- يجب تقدر المؤونة بطريقة موضوعية، وبدون مغالاة أو مبالغة .

المطلب الثالث: الأرباح المحتجزة والمؤونات.

تحقق المؤسسة أرباح صافية، حيث تقوم هذه المؤسسة بتوزيع جزء منها، والباقي يتم الاحتفاظ بها وهذا ما يطلق عليها الأرباح المحتجزة .

• الأرباح المحتجزة:

أولا: تعريف الأرباح المحتجزة:

لا يوجد تعريف موحدة للأرباح المحتجزة لكن يمكن تحديد تعريف لها من خلال التعاريف التالية:

1- هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية او السنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية . وتعتبر الأرباح المحتجزة احد مصادر الأموال من التكوين الذاتي للمؤسسة .¹

2- وهي عبارة عن جزء من الحقوق الملكية التي تحصل عليها المؤسسة من ممارسة عملياتها المرعبة، فهو المتبقي من الأرباح بعد تجنب الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة .

إن الجزء المحجوز من القسط الإجمالي للأرباح الموزعة، يخصص لتمويل التوسع في المؤسسات، وعلى الرغم من أن التوسيع مرغوب فيه فان توزيع الأرباح مرغوب فيه ايضا من طرف الملاك، ويفسر موقف المؤسسات وإتباعها لسياسة الاحتجاز بالأرباح كمصدر من مصادر التمويل.²

¹ سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع للنشر و التوزيع ، مصر، 1997، ص 55.

² عبد الحكيم كراجه و آخرون، مرجع سابق، ص 85

نستنتج من خلال ما سبق ذكره بان الأرباح المحتجزة عي تلك الأرباح الصافية الغير موزعة التي حققتها المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنة السابقة .

ثانيا: مبررات احتجاز الأرباح:

توجد العديد من المبررات لاحتجاز الأرباح، نذكر منها ما يلي :

- قد تكون المؤسسة من المؤسسات التي تتعرض لتقلبات موسمية او أخطار مختلفة مما يستلزم حجز جزء من الأرباح وعم توزيعه .

- قد تكون المؤسسة على سبيل وضع برامج لتخفيض ديونها والاعتماد على مصادرها الذاتية في التمويل

- قد تكون المؤسسة من النوع الناجح الذي ينمو بسرعة ويحقق ارباح عالية مما يستدعي استثمار الأموال.

ثالثا: مزايا وعيوب الأرباح المحتجزة .

لاستخدام الأرباح المحتجزة في عملية التمويل عدة مزايا وعيوب يمكن ان نستخلصها في النقاط التالية:

1- مزايا الأرباح المحتجزة :

- زيادة مقدار الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدرة كبيرة على زيادة حق الملكية فيمكنها من رفع مقدار الاستثمار .

- استخدام الأرباح المحققة في تمويل المؤسسات يمنحها الاستقلالية النسبية فاستخدام جزء من الأرباح المحتجزة في شكل احتياطي غير معلن يعفي المؤسسة من اللجوء إلى أعباء القروض الخارجية وما يتبعها من شروط تسديد فوائد .

- لا تحتاج إلى رهن مجوداتها .

- تتصف بالمرونة من حيث الاستخدام .

2- عيوب الأرباح المحتجزة:

- إذا ازدادت هذه الأرباح عن حد معين فانه يصبح من الضروري تحويلها لراس المال وإصدار رأسمالهم مجانية للمساهمين .

- يعتبر استخدام الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل بشكل متكرر .

- قد يتعذر على المؤسسات المساهمة المبتدئة الاستفادة من هذا المصدر .

- الأرباح المحتجزة هي أرباح متراكمة تحجز كل سنة من الأرباح وبالتالي فانه في السنوات الأولى لا يتوفر هذا

المصدر للمؤسسة وهذا توفره مرتبط بتحقيق الأرباح ولعدة سنوات .

• الاحتياطات:

1: تعريف الاحتياطات :

تمثل الاحتياطات أرباح الشركاء تحت تصرف المؤسسة، ضمن قانون الشركاء فانه بمجرد تكوين هذه الاحتياطات يصبح من حق المؤسسة توزيعها على المساهمين، ودمجها ضمن رأس المال الاجتماعي، وتخصيصها من اجل امتصاص أو تغطية الخسائر وهي نوعان إجبارية التكوين وأخرى اختيارية التكوين¹ و من هنا نستخلص عبارة أنها ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها .

2: أنواع الاحتياطات:

تجزأ حسب المخطط المحاسبي الوطني إلى عدة أنواع أبرزها

1- الاحتياطات القانونية:

تسجل في الجانب الدائن قيمة الاحتياطات التي خص على اجباريتها القانون وتصل نسبتها 5% من الارباح الصافية

2- الاحتياطات التنظيمية:

يسجل في الجانب الدائن قيمة الاحتياطات المحددة، تنظيمات خاصة ضريبية .

3- الاحتياطات التأسيسية:

وهي احتياطات نصت عليها بنود العقد التأسيسي للمؤسسة .

4- الاحتياطات الاختيارية:

هي الاحتياطات التي حددت من طرف الجمعية العامة للمساهمين .

5- الاحتياطات التعاقدية:

هي احتياطات نصت عليها عقود أخرى ماعدا العقد التأسيسي .

6- الاحتياطات الأخرى:

ينص قانون الشركاء على انه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى وذلك بالقدر الذي يحقق دوم وازدهار المؤسسة .²

¹ بالخير بكاري، مرجع سابق، ص 154

² www . aam- web. com ar bsubject_ detail 13 تم النصف يوم 2023/04/29 على الساعة 18:23.

خلاصة الفصل:

من خلال المعطيات والمفاهيم التي تطرقنا إليها في هذا الفصل نقول أن عندما تحتاج المؤسسة إلى السيولة اللازمة لتمويل مشاريعها تلجأ إلى مصادر تمويل مختلفة، التي تمكنها من مواصلة نشاطها، إذ تسعى المؤسسة إلى امتلاك مصادر التمويل المناسبة واللازمة لتحقيق نشاطها وتغطية احتياجاتها من الأموال، وبذلك تلجأ إلى الاعتماد على مواردها الداخلية في شكل تمويل ذاتي .

حيث تعتبر التمويل الذاتي المورد المتاح للمؤسسة والناجم عن نشاطها، يتم احتسابه انطلاقاً من الاهتلاكات والمؤونات من النتيجة الصافية تحديداً من الأرباح المحتجزة والاحتياطات، وهذا ما يعطي له صفة المورد المالي المستقبل، ويمكن للمؤسسة تحقيق القيمة المثلى لتمويلها الذاتي وهذا ما يعرف بقدرة التمويل الذاتي وذلك بعدم توزيع الأرباح على الشركاء .

الفصل الثالث

تمهيد الفصل :

تهدف الشركة في إطار نشاطها الرئيسي إلى النمو والاستمرار في بيئة متغيرة نتيجة ديناميكية الأسواق التي تمد هذه المؤسسات بالمدخلات اللازمة أو من ناحية تغير استراتيجيات المؤسسات المنافسة بهدف السيطرة على الأسواق، لذلك تعمل الشركة على التكيف مع هذه المتغيرات من خلال تحكمها في الأدوات اللازمة لمواكبة هذه التطورات. يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات الرئيسية التي تعمل الشركة على التحكم فيها بغرض المحافظة على التوازنات المالية الرئيسية للشركة بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه (النمو والاستمرار). نهدف في هذا الفصل إلى التطرق لأهم الأدوات المالية الضرورية لتشخيص الوضعية المالية للشركة، بغرض تشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من هاته المزايا في حالة كانت ميزة إيجابية للشركة، وتصحيح مكامن الضعف إن كانت الميزة سلبية.

وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

المبحث الأول: بطاقة فنية عن الشركة.

المبحث الثاني: تطور عناصر الميزانية.

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لشركة سوف للدقيق.

المبحث الأول: بطاقة فنية عن الشركة .

من اجل تدعيم الجانب النظري للموضوع ومحاولة توضيحه أكثر، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية في شركة سوف للدقيق وذلك استنادا إلى المعلومات والبيانات المقدمة من الشركة محل الدراسة .

المطلب الأول: التعريف بالشركة وموقعها .**الفرع الأول: التعريف بشركة سوف للدقيق .¹**

هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تابعة للخواص جاءت تسميتها نسبة لتسمية المنطقة التي تقع فيها، وقد تم تأسيسها في 1999 /12 /21 بمساهمة ثلاثة شركاء، وتقع الشركة في الناحية الغربية من وادي سوف حيث يحدّها من الشرق صناعة الشكلاطه سابقا وتحدها غربا حظائر ومباني للخواص أما شمالا فيحدها الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني رقم 16 ويحدها جنوبا مباني سكنية، تقدر مساحتها

ب 9000 م مقسمة منها 600 م لممارسة العملية الإنتاجية و480 م مخصصة لمخازن المواد منها 20 م للإدارة، تتكون المؤسسة من 35 عامل منهم 25 مؤمنين و10 مؤقتين .

ويتمثل نشاط المؤسسة في عمليتي الإنتاج والبيع لكل من الفرينة والسميد والنخالة والمسلات حيث تشتري المؤسسة احتياجاتها من المواد الأولية والمتمثلة في القمح بنوعية اللين والصلب مع تعاونية الحبوب والخضر الجافة بأبمواش بسكرة حيث تستخدم من القمح الصلب 68 % في إنتاج السميد، و10 % في إنتاج المسلات، و18 % في إنتاج النخالة الصفراء، و04 % فضلات .

أما المبيعات فهي تباع كل منتج في مواصفات وأوزان مختلفة، فالسميد يتفرع عن سميد ممتاز وآخر عادي وثالث رطب حيث تتم تعبئة هذه المنتجات في أكياس مختلفة الأوزان وذلك تبعا لطبيعة الطلب، في حين تقوم المؤسسة بتوزيع منتجاتها عبر قنوات توزيع مختلفة .

- مؤسسة سرولكس لإنتاج العجائن .

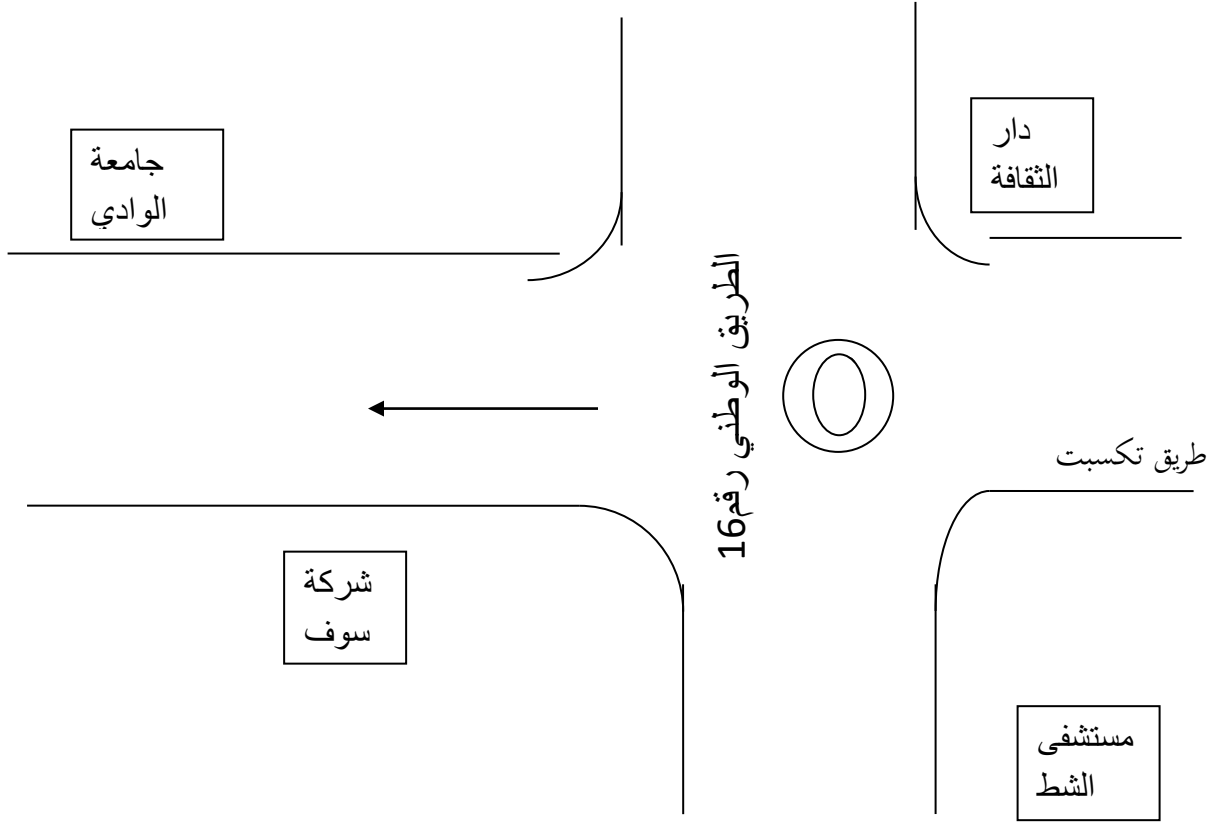
- مؤسسة كيبا لإنتاج العجائن .

تجدر الإشارة أن في إطار توسيع نشاط المؤسسة انه يتم انجاز ورشة لصناعة العجائن والكسكس قيد الانجاز .

¹ مقابلة شخصية مع مدير الشركة .

الفرع الثاني: موقعها .

الشكل رقم (7): مخطط يوضح موقع المؤسسة .



المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة .

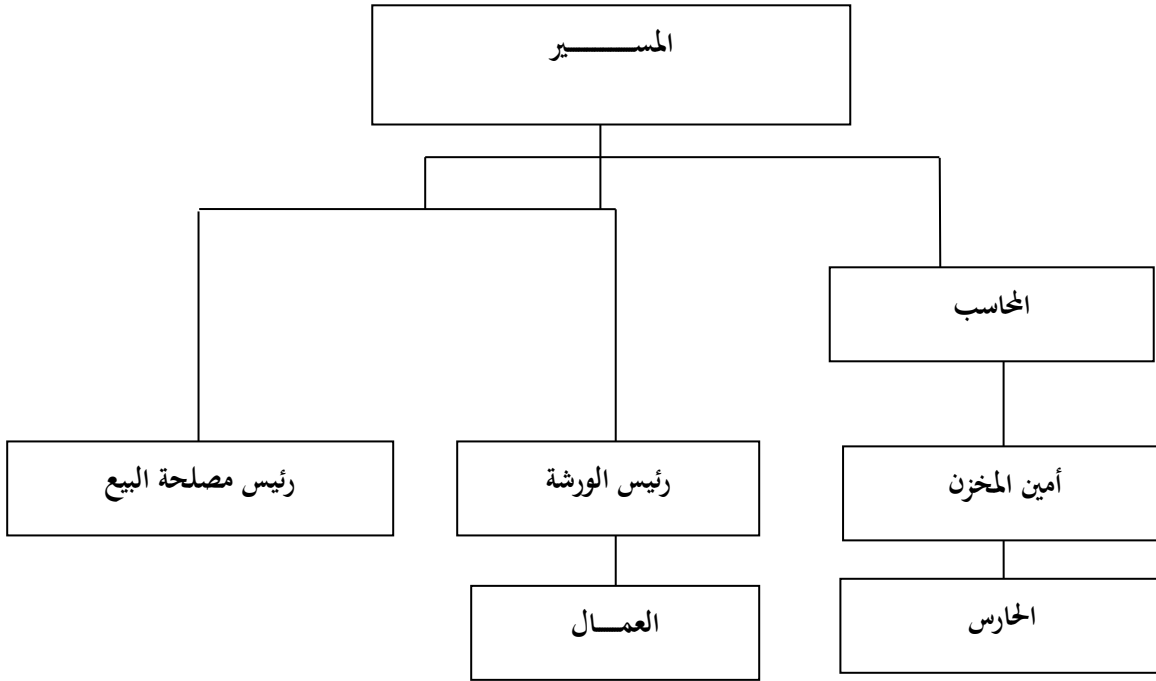
تشكل هيكل المؤسسة كالتالي:

- 1 (المدير: وهو صاحب المؤسسة والمشرف عليها .
- 2 (المحاسب: ويهتم بالأموار المالية كسعر المبيعات والأرباح وغيرها .
- 3 (رئيس مصلحة البيع: تنحصر مهمته في التعامل مع الزبائن .
- 4 (رئيس الورشة: نحصر عمله على تنظيم الإنتاج داخل الورشة .

5) **العمال:** يقومون بعملية الإنتاج داخل المؤسسة وينقسمون إلى فوجين الأول يعمل في ورشة إنتاج السميد والثاني في ورشة إنتاج العلاف .

مخطط الهيكل التنظيمي للشركة :

الشكل رقم (8): مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للشركة .



المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث: هياكل الشركة ومراحل إنتاجها .

الفرع الأول: هياكل وتركيبات الشركة .

تحتوي على عدة تركيبات وهياكل والتي تم انجازها من طرف مؤسسات أجنبية فالتركيب الخاص لإنتاج السميد أنجز من طرف المؤسسة الايطالية (loporchpo) أما التركيب الخاص بإنتاج الفرينة فلقد أنجز من طرف مؤسسة تركية

(irmak) وللمؤسسة هياكل وتركيبات عديدة منها :

1) مطحنة لطحن القمح الصلب ب 600 قنطار .

2) مطحنة لطحن القمح اللين ب 1200 قنطار .

3) مطحنة لطحن كل من القمح الصلب واللين بسعة 500 قنطار .

- 4) خزان رئيسي 10000 قنطار ويضم أربعة أجزاء .
- 5) خزان للقمح الصلب ذو سعة 5000 قنطار .
- 6) خزان للقمح اللين ذو سعة 5000 قنطار .
- 7) مخزن (مستودع) ذو سعة ألف قنطار من المنتجين .
- 8) ورشنتان لإنتاج السميد والفرينة وأخرى لإنتاج العجائن قيد التركيب .
- 9) مبنى إداري .
- 10) خزان الماء .
- 11) الجسر الوزن .
- 12) شاشة مراقبة .

الفرع الثاني: توضيح مراحل الإنتاج .

تتكون عملية الإنتاج من عدة مراحل وهي:

1) مرحلة التنظيف: وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

* **وزن القمح:** عند وصول المواد للمؤسسة يتم نقلها بوسائلها الخاصة ووزنها بالجسر الوزن ثم تفريغها ووزن الشاحنة فارغة لمعرفة كمية المواد الواردة .

* **التنظيف الأولي:** يتم فيها نقل المواد الأولي من المطمور الأرضي للخزان الرئيسي مروراً بالآلات التنظيف حسب نوعية القمح .

* **التنظيف الثاني:** يتم تنقية القمح وفرزه بالآلات المتخصصة، كالألة التي تقوم بفرز نوع معين من الفضلات المتضمنة للقمح .

2) **مرحلة التحضير:** ويتم في هذه المرحلة تبليل القمح بعد عملية التنظيف الثانية حيث يكون القمح مصفى ومنقى فيوضع في خزان خاص، إذ تقاس درجة الرطوبة لمعرفة كمية الماء الواجب إضافته للقمح (لكل نوعية قمح درجة رطوبة خاصة) .

3) مرحلة الطحن: وتظم المراحل التالية:

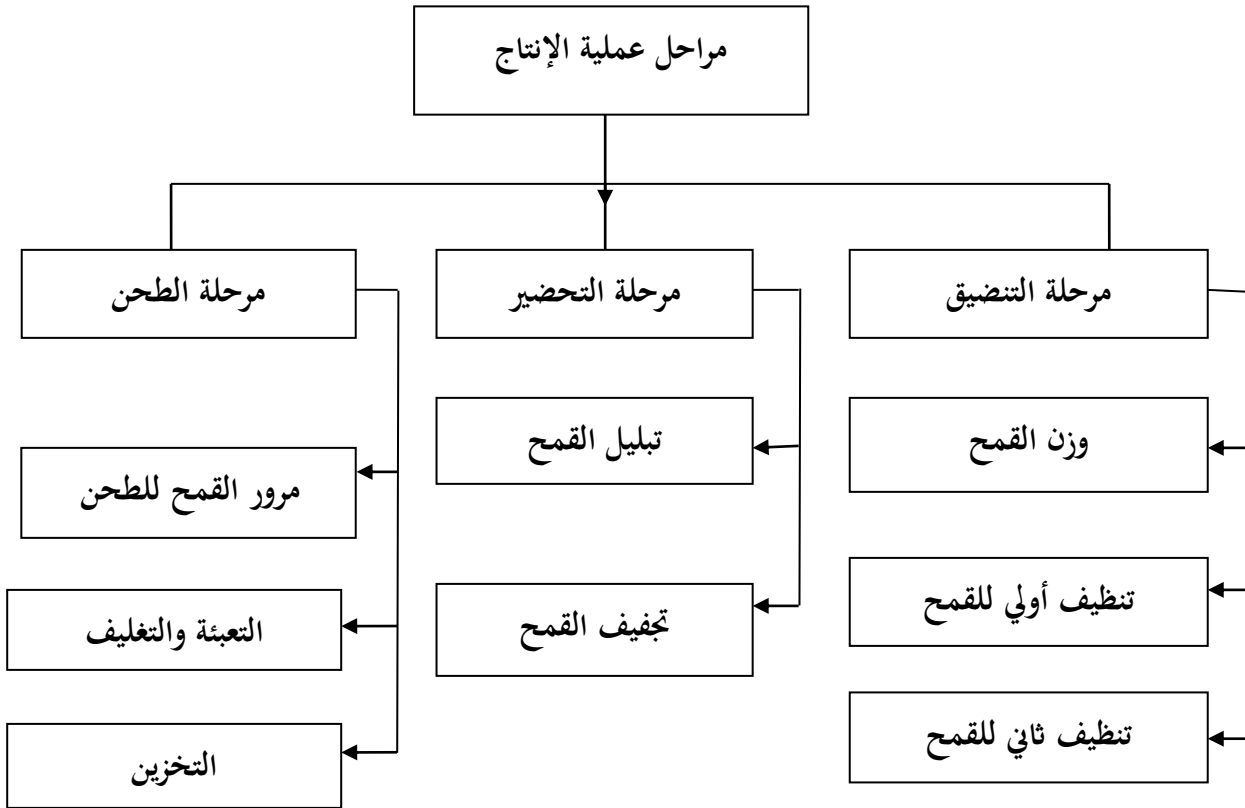
* مرحلة مرور القمح للطحن: وتتمثل هذه المرحلة في نقل القمح المهيأ للطحن غير الآلات المتخصصة حيث يتم فيها طحنه .

* مرحلة التعبئة والتغليف: ويقصد بها تعبئة المنتجات التامة الصنع (السميد، الفرينة، السمالات، والنخالة) في أكياس خاصة في أوزان مختلفة .

* مرحلة التخزين: بعد التعبئة في أكياس ترسل هذه الأكياس للمخزن في انتظار بيعها .

الشكل رقم (9): مخطط يوضح مراحل الإنتاج :

مخطط يوضح مراحل الإنتاج:



المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة

المبحث الثاني: تطور عناصر الميزانية .

بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للسنوات التالي: 2018، 2019، 2020، 2022 .

و كذلك بعض المعلومات المحاسبية التي أعددها على ساس الميزانية الوظيفية المختصرة لهذه السنوات ودراسة مدى تطور عناصرها .

المطلب الأول: تحليل عناصر الميزانية .

تتمثل الميزانية المالية الصورة النهائية التي تعتبر من موجودات المؤسسة والتزاماتها حيث تعطي الأطراف ذوي العلاقات مع المؤسسة خلاصة العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية ومن خلال هذا ندرس ميزانيات المالية لشركة سوق للدقيق .

أولاً: عرض الميزانيات الوظيفية لسنوات الاربعة الخاصة بمؤسسة سوف لدقيق .

الجدول رقم (4): يوضح الميزانية الوظيفية لسنة 2018

النسب	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الاصول
		الموارد الثابتة	73	4,860,944,8516	الاستخدامات الثابتة
	(9,415,744,950)	الموارد الخاصة			
	9,804,105,043	الديون المالية			
5.72	3,883,600,93	مجموع الموارد الثابتة	73	4,860,944,8156	مجموع الاستخدامات الثابتة
		الخصوم المتداولة			الاصول المتداولة
	2,761,776,618	للاستغلال		6,154,218,585	للاستغلال
	2,407,703,2496	خارج الاستغلال			خارج الاستغلال
	1,705,720,262	الخزينة		1,261,687,1938	الخزينة
94	2,854,452,9375	مجموع الخصوم المتداولة	27	1,877,109,0523	مجموع الاصول المتداولة
100	6,738,053,8679	مجموع الخصوم	100	6,738,053,8679	مجموع الاصول

المبالمع	المبالمع	المبالمع	%	المبالمع	الأصول
		الموارد الثابفة	83.69	896,772,721.03	الاسفءاماف الثابفة
70.95	760,265,942.75	الموارد الفاصفة			
9.85	105,412,012.90	الدفون المالمفة			
80,8	865,677,955.65	المجموع الموارد الثابفة	83.69	96,772,721.03	مجموع الاسفءاماف الثابفة
		الفصوم المافءولة			الأصول المافءولة
2.77	29,749,022.58	للاسفءلال	9.36	100,323,778.27	للاسفءلال
16.43	176,122,885,81	فارف الاسفءلال			فارف الاسفءلال
0.0000023	250	فزفة الفصوم	6.95	74,523,614.74	فزفة الأصول
19.200002	205,872,158,39	مجموع الفصوم المافءولة	16.31	174,777,393.01	مجموع الأصول المافءولة
100	1,071,550,114,04	مجموع الفصوم	100	1,071,550,114.04	مجموع الأصول

فابع الفءول السابق.

الفءول رقم (5): فوضف المفزانبفة الوظفبفة: 2020

المبالمع	المبالمع	المبالمع	%	المبالمع	الأصول
		الموارد الثابفة	84,5	90,080,507,103	اسفءاماف فابفة
70,89	8,416,435,582	الموارد الفاصفة			
8,81	9,395,528,432	الدفون المالمفة			
79,7	1,781,196,401	مجموع الموارد الثابفة	84,5	90,080,507,103	مجموع الاسفءاماف الثابفة
		الفصوم المافءولة			الأصول المافءولة
6,64	3,882,630,880	للاسفءلال	10,05	10,713,518,293	للاسفءلال
7,25	9,116,150,060	فارف الاسفءلال			فارف الاسفءلال
6,34	250	فزفة الفصوم	5,01	5,764,640,058	فزفة الأصول
20,3	12,998,781,196	مجموع الفصوم المافءولة	15,05	16,478,158,351	مجموع الأصول المافءولة
100	106,558,665,454	مجموع الفصوم	100	106,558,665,454	مجموع الأصول

الجدول رقم (6): يوضح الميزانية الوظيفية 2021

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
استخدامات ثابتة	90,207,717,384	7,77	الموارد الثابتة		
			الموارد الخاصة	9,401,059,373	8,11
			الموارد المالية	916,970,581	9,17
مجموع الاستخدامات	902,077,173,884	77	مجموع الموارد الثابتة	1,857,084,995	77,28
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
للاستغلال	1,520,566,163	4,31	للاستغلال	3,551,128,010	14,85
خارج الاستغلال			خارج الاستغلال	9,116,150,060	7,87
خزينة الأصول	10,432,893,381	18,69	خزينة الخصوم		
مجموع الأصول المتداولة	25,639,951,015	23	مجموع الخصوم المتداولة	12,667,278,072	
مجموع الأصول	115,847,662,398	100	مجموع الخصوم	115,847,662,398	100

المطلب الثاني: تحليل جانب الأصول:

للقيام بتحليل موضوعي لتغيير أصول المؤسسة ينبغي حساب التغيير الحاصل في الميزانية من سنة لأخرى ولتوضيح

أكثر بحساب النسب المئوية للتغيير الخاص بكل بند من بنود الميزانية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح الأصول الغير جاري لسنوات الثلاث المدروسة:

1. الأصول غير جارية:

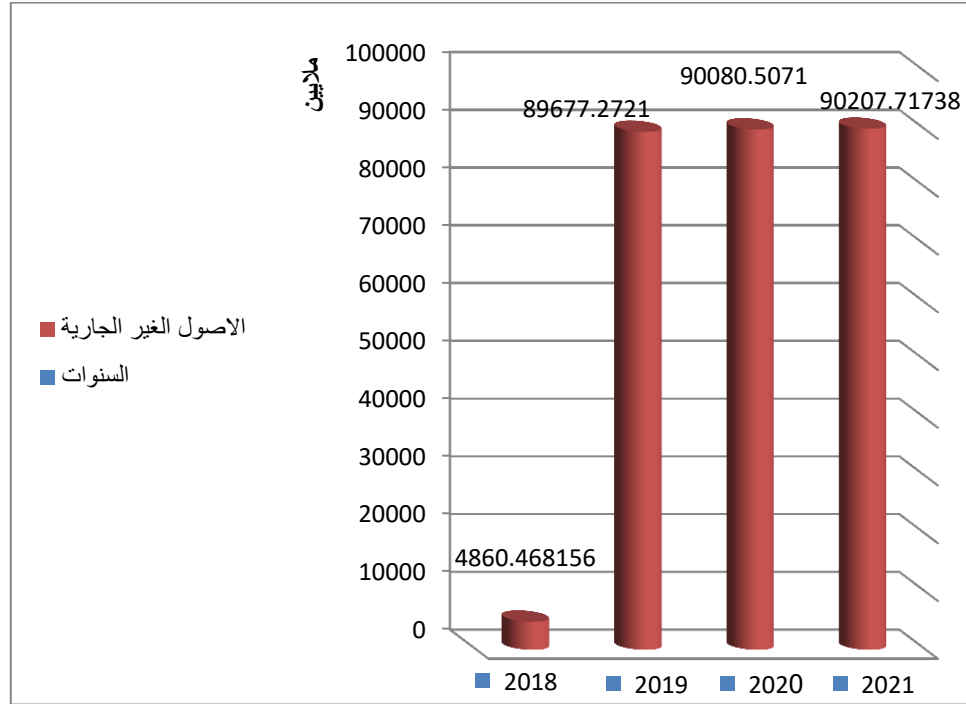
جدول رقم (7) يوضح الأصول الغير جارية للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021

السنوات	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%
الأصول غير جارية	4,860,468,156	73	896,772,103	83,69	90,080,507,103	84,5	90,207,717,384	77

المصدر من إعداد الطالبات حسب وثائق شركة سوف للدقيق

. التمثيل البياني:

الشكل (10) يوضح التمثيل البياني لأصول الغير الجارية:



التعليق:

عرفت الأصول الغير جارية لمؤسسة سوف للدقيق خلال فترة الدراسة ارتفاع متزايد حيث سجلت عدة تغيرات، فالنسبة لسنة 2018 سجلت بقيمة 486,094,481 تم تزايد ب قيمة قدرها 8,967,772,103 دج خلال سنة 2019 ثم تزداد تدريجيا في سنة 2020 قيمة قدرها

90,080,507,103 دج وكذلك تزداد ترتفع في سنة 2021

ويرجع التزايد المستمر لقيمة الأصول الثابتة للمؤسسة إلى ارتفاع إنتاجها ومدى ارتفاع طلب المستهلك للدقيق سوف .

2. الأصول الجارية:

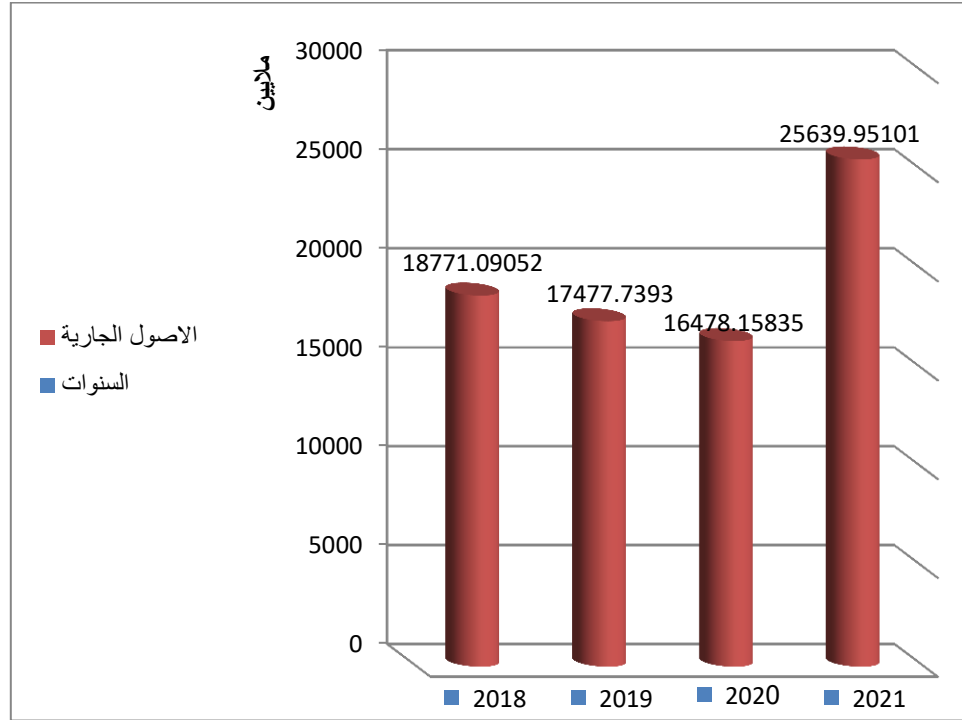
جدول رقم (8) يوضح الأصول الجارية للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021 .

السنوات	2018	2019	2020	2021
الأصول الجارية	18,771,090,523	17,477,739,301	16,478,158,351	25,639,951,015

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على وثائق المؤسسة سوف للدقيق

التمثيل البياني:

الشكل رقم (11) يوضح التمثيل البياني للأصول الجارية:



. التعليق:

عرفت الأصول الجارية لمؤسسة الدقيق سوف خلال سنة 2018 سجلت تزايد بقيمة 18,771,090,523 عن سنة 2019 أما عن السنة المالية حيث قدرة بمبلغ 17,477,739,301 دج، أما في سنة 2020 حققت زيادة فسجله

بمبلغ قدره 16,478,158,351 دج، أما بالنسبة لسنة 2021 حققته الأصول الجارية ارتفاع ملحوظ، حيث قدر مبلغ 25,639,951,015 دج .

المطلب الثالث: تحليل جانب الخصوم .

من خلال الميزانية المالية خلال السنوات الثلاث، سنحاول التعرف على تطور عناصر الأموال الخاصة والخصوم الغير جارية والخصوم الجارية.

1. الأموال الخاصة:

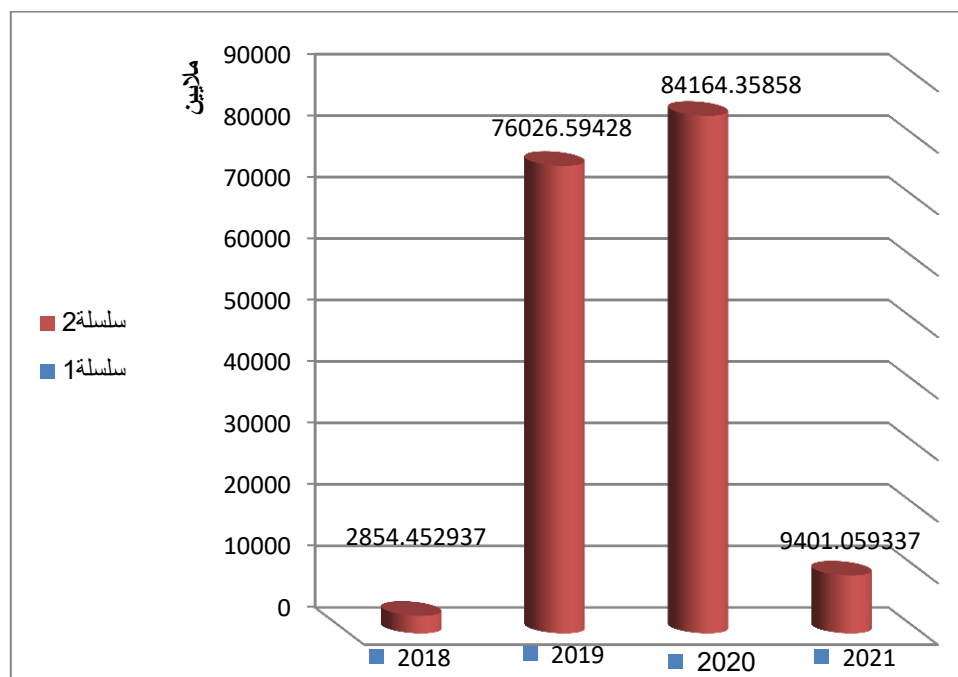
جدول رقم (9): يوضح الأموال الخاصة للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021

السنوات	2018	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	(9,415,744,950)	76,026,594,275	84,164,358,582	9,401,059,337

المصدر من إعداد الطالبات اعتمادا على وثائق المؤسسة

التمثيل البياني:

الشكل رقم (12) يوضح التمثيل البياني للخصوم الجارية:



. التعليق:

سجلت الأموال الخاصة خلال سنة 2019 ارتفاع كبير حيث قدرة قيمتها 76,026,594,275 دج أما في سنة 2021 تراجعت قيمة الأموال الخاصة بـ 8,416,435,582 دج، ثم ترتفع تدريجيا اي ارتفاع ضائلي بقيمة 9,401,059,373 دج، خلال سنة 2021.

2. الخصوم الغير جارية:

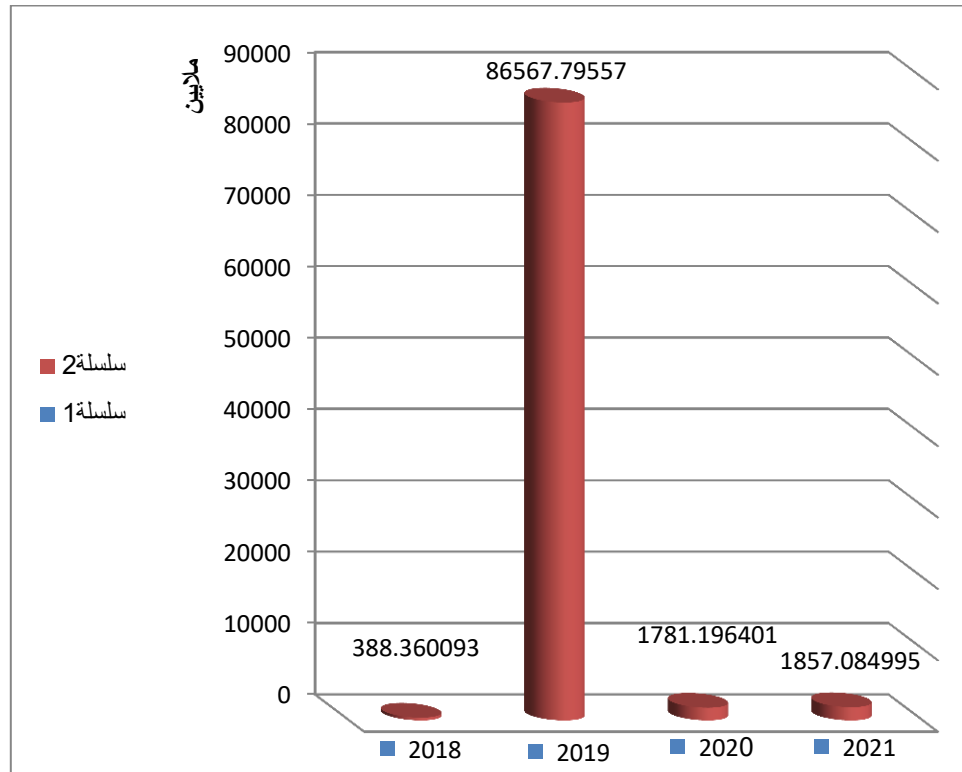
جدول رقم (10): يوضح الخصوم غير جارية للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021 .

السنوات	2018	2019	2020	2021
الخصوم الغير جاري	388,360,093	86,567,795,565	1,781,196,401	1,857,084,995

المصدر من اعداد الطالبات اعتمادا على الوثائق شركة سوف للدقيق

. التمثيل البياني:

الشكل رقم (13): يوضح التمثيل البياني للخصوم الغير جارية:



. التعليق:

نلاحظ أن الخصوم غير جارية خلال سنة 2019 سجلت بقيمة مرتفعة والتي تقدر ب مبلغ 86,567,795,565 دج، أما بنسبة لسنة 2020 فانخفضت قيمة الخصوم غير جارية ومقدرة ب 1,781,196,401 دج، وهذا يعني بدأ المؤسسة بتسديد ديونها، كما نلاحظ في سنة 2021 بارتفاع ضئيل عن السنة الموالية بقيمة 1,857,084,995 دج .

3 الخصوم الجارية:

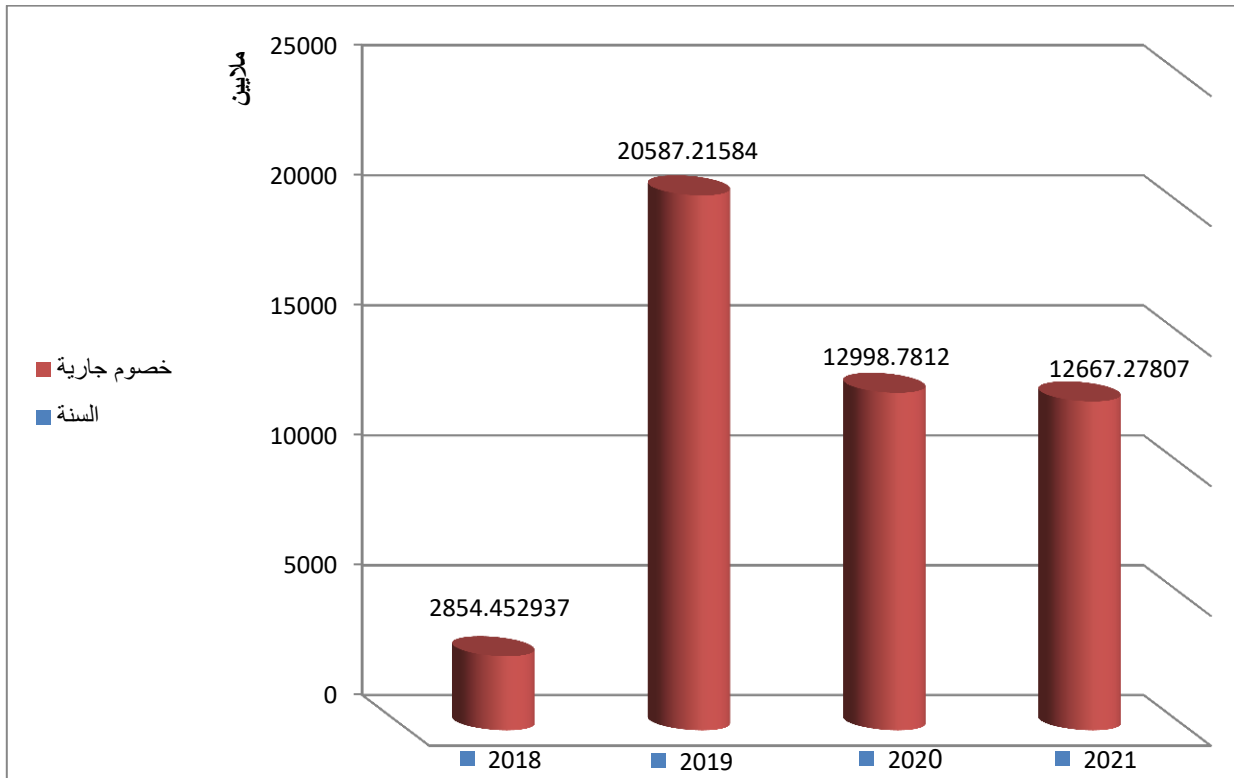
جدول رقم (11) يوضح الخصوم الجارية للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021 .

السنوات	2018	2019	2020	2021
الخصوم الجارية	2,854,452,937	20,587,215,839	12,998,781,196	12,667,278,072

من اعداد الطالبات اعتمادا على الوثائق مؤسسة سوف للدقيق

. التمثيل البياني:

الشكل رقم(14): يوضح التمثيل البياني للخصوم الجارية .



. التعليق:

عرفت الخصوم الجارية خلال سنة 2019 بقيمة مرتفعة والتي قدرت بالمبلغ التالي 2,587,215,839 دج، كما سجلت الخصوم الجارية انخفاض متوالي حيث قدرت بقيمة 12,998,781,196 دج سنة 2020، لتصبح بقيمة 1,266,728,072 دج.

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لشركة سوف للدقيق

في هذا المبحث يمكن تقديم الوضعية المالية لشركة سوف للدقيق من خلال تقييم مؤشرات التوازن المالي والنسب الهيكلية .

المطلب الأول: تقييم نسب الهيكل المالي.

نقوم بتقديم التوازن المالي لشركة سوف للدقيق من اجل معرفة مدى تمكن قدرتها على الاحتياج من رؤوس الأموال العاملة وعلى الخزينة خلال سنة 2018، 2019، 2020، 2021

أولاً: حساب رأس المال الصافي للسنوات 2018، 2019، 2020، 2021.

• رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الغير جارية

• رأس المال العامل الصافي = الأموال الخاصة + الخصوم غير جارية

1 * حساب رأس المال العامل الصافي لسنة 2018

$$- 486421108 = 486809468156 - 388360093$$

2 * حساب راس المال العامل الصافي لسنة 2019

$$- 3109476540 = 89677272103 - 86567795565$$

3 * حساب رأس المال العامل الصافي لسنة 2020:

$$- 882993107 = 90080507103 - 1781196401$$

4 * حساب رأس المال العامل الصافي لسنة 2021:

$$- 8835063239 = 90207717384 - 1857084995$$

التعليق:

من خلال النتائج التي حققتها شركة سوف للدقيق لرأس المال العامل الصافي والتي كما وضحت جاءت سالبة خلال السنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021 والتي قدرت قيمتهم على التوالي: (-486,421,108) (-3,109,476,540) (- 882,993,107) (- 8,835,063,239) ، مما يدل على أن الشركة عجزت عن تمويل استثماراتها وبالتالي ستحتاج الى قدرة التمويل الذاتي في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ثانيا: حساب رأس المال العامل الخاص للسنوات 2018، 2019، 2020، 2021

• رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

1 * حساب رأس المال العامل الخاص لسنة 2018 :

$$(-9415744950) - 48609468156 = (-580252131)$$

2. حساب رأس المال العامل الخاص لسنة 2019:

$$(-1365067783) = 89677272103 - 76026594275$$

3 * حساب رأس مال العامل الخاص لسنة 2020 :

$$(-8080665801) = 90207717384 - 9401059373$$

4 * حساب رأس مال العامل الخاص لسنة 2021:

$$(-8166407152) = 90080507103 - 8416435582$$

التعليق:

بالنسبة لرأس المال العامل الخاص نلاحظ خلال السنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021 قدرت قيمتها اقل من الصفر (سالبة)، ومن هنا نستنتج أن شركة سوف للدقيق لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بأموالها الخاصة وهذا ما أدى بالشركة إلى الاعتماد على الديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز.

ثالثا: حساب رأس مال العامل الأجنبي للسنوات 2018، 2019، 2020، 2021

• رأس مال العامل الأجنبي = الخصوم الغير جارية + الخصوم الجارية

1 * حساب رأس مال العامل الأجنبي لسنة 2018:

$$2893288946 = 28544529375 + 388360093$$

2 * حساب رأس المال العامل الاجنبي لسنة 2019:

$$6598057973 = 20587215839 - 8656779556$$

3 * حساب رأس مال العامل الأجنبي لسنة 2020

$$(-1121758479) = 12998781196 - 1781196401$$

4 * حساب رأس مال العامل الأجنبي لسنة 2021

$$(-1081019308) = 12667278072 - 1857084995$$

التعليق:

بالنسبة لرأس مال العامل الأجنبي خلال السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 لشركة سوف للدقيق سجلت سنة 2019 بقيمة أكبر من الصفر (موجبة) أما باقي السنوات 2020، 2021 بقيمة أقل من الصفر (سالبة) نستخلص أن المؤسسة تعتمد على أموال الغير في استثماراتها .

رابعاً: حساب رأس مال العامل الإجمالي للسنوات 2018، 2019، 2020، 2021

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

$$1 * \text{رأس المال العامل الإجمالي لسنة 2018} = 18771090523$$

$$2 * \text{رأس المال العامل الإجمالي لسنة 2019} = 17477739301$$

$$3 * \text{رأس مال العامل الإجمالي لسنة 2020} = 16478158351$$

$$4 * \text{رأس مال العامل الإجمالي لسنة 2021} = 25639951015$$

خامساً: احتياج رأس مال العامل للسنوات 2018-2019-2020-2021

احتياج رأس مال العامل = (أصول ثابتة - خزينة الأصول) - (خصوم جارية - خزينة الخصوم)

$$1 * \text{حساب احتياج رأس مال العامل لسنة 2018}$$

$$= (12616871938 - 18771090523) - (1705720262 - 28544529375)$$

$$= (-9064859052)$$

$$2 * \text{حساب احتياج رأس مال العامل لسنة 2019}$$

$$= (7445361474 - 17477739301) - (250 - 20587215839)$$

$$= (-1055483775)$$

$$3 * \text{حساب احتياج رأس مال العامل لسنة 2020}$$

$$= (5764640058 - 16478158351) - (250 - 12998781196)$$

$$= (-1299878094)$$

$$4 * \text{حساب احتياج رأس مال العامل لسنة 2021}$$

$$= (10434289381 - 25639951015) - (0 - 12667278072)$$

$$= 1297267294$$

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المدروسة خلال السنوات الثلاث 2019، 2020، 2021 أن قيم الاحتياج لرأس المال العامل سالبة خلال سنة 2019 وهذا يدل على عدم توفر للشركة احتياجات مالية ناتجة عن دورة الاستغلال، أما في سنة 2020 كانت موجبة وهذا يدل على وجود احتياجات مالية ناتجة عن دورة الاستغلال، أما في سنة 2021 حققت الشركة تراجع في قيمة احتياج لرأس مال العامل وأصبحت سالبة كما في سنة 2019 .

سادسا: حساب الخزينة لسنوات 2018، 2019، 2020، 2021

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

1 * حساب الخزينة لسنة 2018

$$1091115167 = 1705720262 - 12616871938$$

2 * حساب الخزينة لسنة 2019

$$7445361224 = 250 - 7445361474$$

3 * حساب الخزينة لسنة 2020

$$5764639808 = 250 - 57646440058$$

4 * حساب الخزينة لسنة 2021

$$1043424389381 = 0 - 10434289381$$

التعليق:

بالنسبة للخزينة خلال السنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021 حيث يمكن ملاحظتها بأنها موجبة بالنسبة للسنوات الاربعة وذلك بسبب تمكنها من توفير راس مال العامل الصافي لتغطية الاحتياج .

1- نسب الهيكل المالي.

تقوم تقييم النسب المالية لشركة سوف للدقيق من اجل معرفة مدى نسبة التمويل الدائم والخاص والاستقلالية المالية والقدرة على سداد ديونها ونسبة السيولة خلال الثلاث سنوات 2019، 2020، 2021 .

جدول رقم (12) حساب مختلف النسب المالية :

2021	2020	2019	2018	النسب السنوات
0,02	0.019	0.96	7.07	نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / الأصول الثابتة
0,02	0,93	0.84	0.019	نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير جارية
0,08	0.41	0,70	-0.139	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم
0,07	0,88	0,09	2.15	نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول
0,02	0,26	0,84	0.65	نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

التعليق:

*نسبة التمويل الدائم:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للسنوات الأربعة 2018، 2019، 2020، 2021 كانت النسبة موجبة، ومن هنا نستنتج أن بالنسبة سنة 2018 نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الغير جارية أي رأس مال العامل أكبر من الصفر في هذه الحالة يمكن للمؤسسة ممارسة نشاطها بارتياح .

أما بالنسبة لسنة 2021.2020.2019 نستنتج أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير جارية أي رأس مال العامل اصغر من الصفر في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الغير جارية .

*نسبة التمويل الخاص:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص للسنوات الأربعة 2018، 2019، 2020، 2021 موجبة أي أن الأموال الخاصة استطاعت تغطية الأصول الثابتة من طرف أموالها الخاصة تعتبر وضعية الشركة حسنة .

*نسبة الاستقلالية المالية:

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات الأربعة 2019، 2020، 2021 هي موجبة حيث سجلت في سنة 2021.2020.2019 نسب أكبر من 0.5 أي أن المؤسسة مستقلة مالياً أما بالنسبة لسنة 2018 فإن النسبة كانت أقل من 0.5 يعني المؤسسة غير مستقلة مالياً .

***النسبة القابلة على السداد:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة خلال السنوات 2019.2020.2021 كانت النسب اقل من الواحد وهذا يؤدي الى تخفيض مستوى الملائمة المالية للمؤسسة وبالتالي انخفاض ثقة الدائنين بالمؤسسة اما سنة 2018 فقد سجلت نسبة أكبر من الواحد .

***نسبة السيولة:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة للمؤسسة خلال السنوات الاربعة موجبة، حيث كانت النسبة في 2019 2020 اقل من الواحد ومن هنا نقول أن الشركة تحتفظ بقدر معقول من الأموال لمواجهة التزاماتها لزيادة ثقة الجهات التمويلية لشركة سوف للدقيق

3- حساب نسب المر دودية:

تحدد نسبة المر دودية قدرة الشركة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة ومستمرة في إطار نشاطها، كما تقيس قدرة الأموال المستمرة بشكل مستمر .

جدول رقم (13): جدول يوضح نسب المر دودية:

2021	2020	2019	2018	البيان
6,65	5,23	0,10	28.6	المرد ودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال / موارد ثابتة
0,42	0,29	0,57	-8.2	المرد ودية المالية = النتيجة العادية / رأس المال العامل الخاص

من الجدول نلاحظ ان نسبة المردودية الاقتصادية موجبة وبنسب متزايدة

التعليق

* المر دودية الاقتصادية : من الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة المردودية الاقتصادية موجبة على التوالي وبنسب متزايدة في السنوات الثلاث، وبذلك بان المؤسسة حققت ارباح خلال الدورة ؟

* المردودية المالية: من خلال الجدول نلاحظ ان نسب المردودية المالية كانت موجبة خلال السنوات الثلاث المدروسة. لهذا نستنتج ان نتيجة الدورة الصافية أيضا كانت موجبة، وهذا يدل على وجود تسيير جيد من طرف الشركة خلال السنوات الثلاث.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج لشركة سوق للدقيق خلال الاربعة سنوات (2018، 2019، 2020، 2021).

حسابات النتائج هو جدول بياني يلخص الأعباء والإيرادات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية

أولاً: جدول حسابات النتائج :

يعطي جدول حسابات النتائج صور أكثر حيوية يقيس أداء المؤسسة من خلال الفترة المالية المنتهية ويبين ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحاً أو خسارة وهذا عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف وهنا سنقوم بدراسة بعض التغيرات الحاصلة في أرصدة جدول حسابات النتائج خلال السنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021، وذلك من خلال دراسة التغيرات في نتائج السنة المالية، القيمة المضافة للاستغلال والنتيجة الصافية .

* جدول حسابات النتائج:

يشمل هذا الجدول كل الأصناف من حسابات التسيير وحسب جدول حسابات النتائج المقدم لاربعة سنوات لشركة سوف للدقيق سوف نوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (14): يوضح جدول حسابات النتائج .

رقم	البيان	2018	2019	2020	2021
70	المبيعات والمنتجات الملحقة	67,207,032,625	6,522,995,063	6,496,268,560	70,996,192,170
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة	(461,277,750)	(94,302,447)	(150,270,456)	(7,662,211)
73	والمنتجات قيد الصنع	--	--	--	--
74	الإنتاج المثبت	3,739,995,590	3,043,695,038	3,342,026,775	33,160,090
	إعانات الاستغلال				
①	إنتاج السنة المالية	70,485,750,465	68,174,387,655	68,161,024,879	71,025,690,090
60	المشتريات المستهلكة	(5,656,156,245)	56,401,871,568)	55,891,214,343)	55,933,361,132)
61.62	الخدمات الخارجية والاستهلاك الأخرى	(565,987,174)	(589,905,619)	(831,238,691)	(393,777,950)
②	استهلاك السنة المالية	(57,127,549,624)	(56,991,777,187)	(56,722,453,043)	(56,327,177,950)
③	القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	13,358,200,842	11,182,610,468	11,438,571,846	14,698,550,968
63	أعباء المستخدمين	(874,411,728)	(959,389,060)	(1,250,809,615)	(1,271,756,845)
64	الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة	(1,338,943,972)	(1,189,603,270)	(857,290,462)	(1,069,080,892)
④	إجمالي فائض الاستغلال	11,144,845,142	9,033,618,138	9,330,471,769	12,357,713,232
75	المنتجات العملياتية الأخرى	106,288,190	2,198,290,096	--	27,577,242
65	الأعباء العملياتية الأخرى		(20,667,498)	(468,271)	15,555,591,605)

68	المخصصات للاهلاك والمؤونات وخسائر القيمة	25,339,447	(7,589,229,232)	(6,741,196,719)	(
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	(6936365033)	--	--	(7,283,455,441)
⑤	النتيجة التشغيلية	4,760,171,827	1,643,541,505	2,588,806,779	3,546,243,427
76	المنتجات المالية	68,321,806	16,268,457	624	89,792
66	الأعباء المالية	(852,499,362)	(872,669,716)	(148,645,660)	(1,344,533,002)
⑥	النتيجة المالية	(784,177,556)	(856,401,260)	(148,639,420)	(134,363,210)
⑦	النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	3,975,994,271	787,140,245	2,440,167,359	3,411,880,217
69	الضرائب الواجب دفعها على النتائج المالية ضرائب مؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية	(260,115,647)	(125,739,308)	(3,870,104,543)	(541,124,202)
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	6,7207,032,625	68,410,476,207	68,161,031,119	71,053,357,083
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		67,749,075,270)	66,107,874,303)	68,182,601,068
⑧	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	3,715,878,624	661,400,937	2,053,156,810	2,870,756,015
77	عناصر غير عادية (منتجات) يجب تبنيها			--	--
67	عناصر غير عادية (أعباء)			--	--
⑨	النتيجة الغير عادية		--	--	--
⑩	صافي النتيجة السنة المالية	3,715,878,624	661,400,937	2,053,156,816	2,870,756,015

ثانيا: تحليل جدول حسابات النتائج للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021.

قبل البدء بعملية تحليل جدول حسابات النتائج قمنا بعرض جدول حسابات النتائج للسنوات الاربعة 2018،

2019، 2020، 2021.

1 - إنتاج السنة المالية: يتم إنتاج السنة المالية وفق ما يوضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (15): يوضح إنتاج السنة المالية

العناصر	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال	67,207,032,625	65,224,995,063	64,969,268,560	70,996,122,170
تغيرات مخزن	(461,277,750)	(94,302,447)	(150,270,456)	(766,211)
المنتجات التامة وقيد التصنيع	--	--	--	--
إعانات الاستغلال	3,739,995,590	304,695,038	3,342,026,775	37,160,090
الإنتاج المثبت	--	--	--	--
إنتاج السنة المالية	70,485,750,465	68,174,387,655	68,161,024,879	71,025,690,090

التعليق:

ومن هذا الجدول نلاحظ أن إنتاج السنة المالية لشركة سوف للدقيق خلال سنة 2019، 2018، 2020،

2021 بقيمة تقريبا متساوية

و يرجع هذا إلى سبب انخفاض رقم الأعمال .

2 - القيمة المضافة للاستغلال لشركة سوف للدقيق:

الجدول رقم (16): يوضح القيمة المضافة للاستغلال لشركة سوف للدقيق .

العناصر	2018	2019	2020	2021
إنتاج السنة المالية	70,485,750,465	68,174,387,655	68,161,024,879	71,025,690,090
استهلاك السنة المالية	57,127,549,624	(56,991,777,187)	56,722,453,043	(56,327,177,950)
القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	13,358,200,842	11,182,610,468	11,438,571,846	14,698,550,968

التعليق :

فيما يخص القيمة المضافة للاستغلال التي هي عبارة عن مقياس لحجم المؤسسة ودرجة كفاءتها وذلك يكون عن

طريق إيجاد الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وذلك عن طريق ملاحظتها من خلال رقم (3) إلا

وهو يعرف بالقيمة المضافة للاستغلال في جدول حساب النتائج، خلال سنة 2019 كانت القيمة موجبة والتي قدرت قيمتها ب 11,182,610,468 .

3- النتيجة الصافية:

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج الخاص بشركة سوف للدقيق خلال سنة 2019 كانت النتيجة الصافية موجبة ولكن بمبلغ منخفض عن السنوات اللاحقة والذي قدر ب 661,400,937 دج لكن المؤسسة بدأت في تحقيق نتائج ايجابية خلال سنة 2020 حيث قدر بمبلغ 2,053,156,816 دج كما واصلت المؤسسة في زيادة تحسين إنتاجها وتحصيلها على نتيجة ايجابية ايضا خلال سنة 2021 حيث قامت بتخفيض ربح قدره 2,870,756,015 .

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل الذاتي واتخاذ القرارات الاستثمارية

ومن هنا سنحاول ايجاد العلاقة بين التمويل الذاتي والقرارات الاستثمارية في مؤسسة وذلك بتحليل بعض الجوانب لمعرفة التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية في شركة سوف للدقيق .

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات + نتيجة صافية غير موزعة

1- الاهتلاكات والمؤونات:

الجدول رقم (17): يمثل الاهتلاكات والمؤونات للسنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021

البيان	2018	2019	2020	2021
اهتلاكات ومؤونات	639.636.503	75,892,292,232)	6,741,196,719	(728,345,544

من اعداد الطالبات: بالاعتماد من جدول حسابات النتائج

التعليق:

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة الاهتلاكات والمؤونات موجبة خلال السنوات الاربعة 2018.2019

2020.2021. وتعبير عن مصدر التمويل الذاتي

2- النتيجة الصافية:

الجدول رقم (18): يمثل النتيجة الصافية للسنوات الثلاث 2018، 2019، 2020، 2021:

البيان	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية غير موزعة	3,715,878,624	661,400,937	2,053,156,816	2,870,756,015

من اعداد الطالبات: بالاعتماد من جداول حسابات النتائج

التعليق:

من خلال الجدول اعلاه ان النتيجة الصافية مرتفعة خلال سنة 2018 ثم انخفضت في سنتي 2019.2020 ثم ارتفعت في سنة 2021

3 حساب قدرة التمويل الذاتي:

القدرة على التمويل الذاتي هي مورد أيضا يأتي من داخل المؤسسة، باقتطاع نسبة معينة من الإيرادات التي حققتها المؤسسة لمدة معينة أو يستخدم كلياً أو جزئياً خلال الدورة، لتسديد التزامات المؤسسة المالية أو يعاد استثمار هذا المورد (سواء للتحديد أو التوسع أو الإحلال)

* طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي لشركة سوف للدقيق :

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الاهتلاكات والمؤونات}$$

جدول حساب قدرة التمويل الذاتي

الجدول رقم (19): يمثل حساب التمويل الذاتي خلال السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 .

2021	2020	2019	2018	
116,822,258.20	87,948,218.06	80,514,775.71	101,005,519.39	قدرة التمويل الذاتي

الشكل رقم (15): يوضح التمثيل البياني لقدرة التمويل الذاتي .



***تعليق:**

يظهر من خلال الجدول اعلاه ان قيمة قدرة مؤسسة سوف للدقيق على التمويل الذاتي موجبة خلال سنة 2018 حيث لاحظنا ان قدرة التمويل الذاتي سجلت نمو ملحوظ اما بالنسبة لسنتي 2019.2020 فقد لاحظنا نسبة نمو ضعيفة ومتناقصة مقارنة بسنة 2018 وهذا مرده بالدرجة الاولى انخفاض النتيجة الصافية المحققة لهاتين السنتين وقد يرجع لظروف البيئة الخارجية التي شهدتها المرحلة من 2019.2020 بسبب وباء كورونا ولاحظنا في سنة 2021 نسبة نمو مرتفعة لقدرة التمويل الذاتي لمؤسسة سوف للدقيق .

تحليل النتائج المتوصل اليها:

عرفت الشركة ارتفاع في قيمة اصولها الغير جارية وخصومها الغير الجارية خلال السنوات المدروسة حيث قدرت النسبة للاصول الغير جارية خلال سنة 2019، 2020 على التوالي 83.69 - 84.5 اما في سنة 2021 انخفضت القيمة الى 7.77

- كذلك الخصوم الجارية والاموال الخاصة خلال الفترة المدروسة 2018، 2019، 2020، 2021 فشهدت ارتفاع في قيمتها وهذا دال على قدرة الشركة على تمويل نشاطها
- بالنسبة للقيمة المضافة للاستغلال قيمتها مرتفعة خلال السنوات المدروسة بسبب انخفاض الاستهلاك
- بالنسبة لقدرة التمويل الذاتي فشهدت قيم موجبة ومن هنا نستنتج ان الشركة تعتمد على قدرة التمويل الذاتي في اتخاذ قراراتها الاستثمارية .

اختيار الفرضيات:


بعد دراسة الموضوع بحثنا على الفرضيات التي تم التوصل اليها الى بعض النتائج المتمثلة في :

- 1- فيما يخص الفرضية الرئيسية والتي تنص على ان شركة سوف للدقيق تعتمد على قدرة التمويل الذاتي بعد الدراسة توصلنا انها فعلا تعتمد على قدرة التمويل الذاتي في اتخاذ قراراتها الاستثمارية
- 2- فيما يخص الفرضية الفرعية الاولى: تنص شركة سوف للدقيق انها تعتمد على ارباح محتجزة ولكن لم تتمكن من اثبات ذلك لكون شركة سوف للدقيق لا تعتمد على هذه الارباح المحتجزة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية
- 3- فيما يخص الفرضية الفرعية الثانية: والتي نقول ان شركة سوف للدقيق تعتمد على الاهتلاكات والمؤونات في اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية لموضوع التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية بشركة سوف للدقيق قمنا بدراسة تغيرات الحاصل في الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج وقدرة التمويل الذاتي خلال السنوات الاربعه خلال دراستنا وقمنا ايضا بتحليل القوائم المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي ونسب الهيكل المالي ووجدنا ان الوضعية المالية للشركة حسنة .

ولهذا نستنتج ان شركة سوف للدقيق تعتمد على قدرة التمويل الذاتي في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بها اي انها تملك القدرة على تمويل استثماراتها .



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

الحديث بخصوص اتخاذ قرار التمويل سواء في الاستثمارات الصغيرة او الكبيرة يعد امر مهم خصوصا في الوقت الراهن الذي تمر به الجزائر .

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور التمويل الذاتي في اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تواجه هذه الاخيرة مشكلة توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الاستثمارات، حيث تبرز كفاءة المسير او المستثمر في مدى قدرته للوصول للاهداف المرتكزة على تعظيم العائد وتخفيض التكاليف والمخاطر كذلك .

ويمكن للمؤسسة الاعتماد على تمويلها في تحديد قدرتها الانتاجية، لان هدف اي مؤسسة اقتصادية هو التطور والنمو وهذا ما يدفعها الى الخوض في اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة دون اللجوء الى التمويل الخارجي.

ومن خلال دراستنا لموضوع " دور التمويل الذاتي في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية " قمنا بدراسة تطبيقية لمؤسسة سوف للدقيق بولاية وادي سوف .

ومن خلال الفصلين النظريين والفصل التطبيقي وانطلاقا من الفروض السابقة يمكن عرض نتائج اختيار الفرضيات، والنتائج النهائية للدراسة كما يلي:

اولا: اختيار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الاولى والتي تنص على ان مصادر التمويل الذاتي المعتمدة هي الاهتلاكات والمؤونات والارباح المحتجرة فقد تم اثباتها والتوصل اليها من خلال الفصل النظري والتطبيقي ان هذه عناصر اساسية يقوم عليها التمويل الذاتي .

- بخصوص الفرضية الثانية التي تقوم على ان التمويل الذاتي يعتبر المصدر الامثل والوحيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية فقد تم اثباتها والتوصل اليها من خلال الدراسة ان التمويل الذاتي هو المصدر الامثل في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ثانيا: النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- اتخاذ القرارات الاستثمارية متعلق بمصادر التمويل الذاتي .

- ان الاموال الخاصة تمثل اهم مورد يشجع المؤسسة على التمويل الذاتي لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

- التمويل الذاتي ما هو الا رصيد بين حسابات الايرادات وحسابات الاعباء والذي يعبر عليه بالنتيجة الصافية ويضاف اليها الاهتلاكات والمؤونات .
- التمويل الذاتي له علاقة بالقرارات الاستثمارية وذلك من خلال مكوناته المتمثلة في الاهتلاكات والاموال الخاصة الغير موزعة والمؤونات .
- يعتبر التمويل الذاتي والمتمثل في تمويل المؤسسة من خلال مكونات التمويل الذاتي، المصدر الاول للتمويل .

ثالثا: التوصيات :

- بناء على النتائج التي وصلنا اليها من خلال دراستنا تطرح بعض التوصيات:
- الاهتمام بتطوير المعرفة والخبرة التي تساعدنا في تطبيق جيد لمصادر التمويل الذاتي
- على المؤسسة ان تستغل الفرص المتوفرة كلها لتعظيم مواردها المالية الذاتية
- من الواجب على المؤسسة توسع استثماراتها من اجل تعظيم النتائج الاقتصادية
- على المؤسسة ان تحافظ بقدر الامكان على مصادرها الداخلية التي هي محرك الرئيسي للنمو والتطور

رابعا: الافاق

- شمل بحثنا اشكالية التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية (2019-2021)
- تبين من خلال هذه الدراسة اهمية التمويل الذاتي في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية ونظرا لاهمية الموضوع فانه يبقى بعض المواضيع الاخرى والتي هي على صلة بموضوع البحث وهي كالتالي:
- دور مصادر التمويل الذاتي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دور التمويل الذاتي في استمرارية المشاريع الاقتصادية
- في الاخير نحمد الله عز وجل الذي بفضلله قمنا بهذه المذكرة ونتمنى ان تكون دراستنا موفقة وصائبة ولو بالقدر القليل في اختيارنا للموضوع ومعالجته ونام لان يكون عملنا المتواضع في المستوى .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- الكتب :

1. احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار علوم النشر والتوزيع، عنابه، الجزائر، 2008.
2. أحمد ماهر، الادارة (المبادئ والمهارات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ، 2006.
3. بالخير بكاري، دروس في المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر ، عمان، الأردن.
5. جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، الطبعة الأولى، دار همة، 2005، الجزائر .
6. جميل احمد توفيق، سياسات الإدارة المالية، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، دون سنة.
7. حيدر جواد كاظم، مادة تقييم قرارات الاستثمار، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، دط، د س.
8. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية العامة، المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
9. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 1998.
10. سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
11. طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
12. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000.
13. عبد العزيز النجار، الادارة الذكية، المكتب العربي الحديث، مصر ، 2008.
14. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والادرة المالية، د ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002.
15. عدنان تايه وآخرون، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

16. علي حسين علي، نظرية القرارات الادارية (مدخل نظري وكمي)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
17. علي شريف وآخرون، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال - الطبعة الأولى . دار النشر والثقافة، الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
18. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
19. مُجَّد أبو ناصر، معايير المحاسبة والابداع المالي الدولية، الجوانب النظرية والعلمية، جمعية حميدات، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
20. مُجَّد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المنشآت المالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
21. مُجَّد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية للنشر، مصر، 2000.
22. مُجَّد عبد المنعم خطاب، عملية اتخاذ القرارات الجوانب السيكلولوجية والادارة، منشورات معهم العامة، الرياض، 1981.
23. منصور الزين، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار راية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
24. منير شاکر مُجَّد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
25. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي، الجزء الأول، مطبعة دار البعث، 1990.
26. ناصر دادي عدون، يوسف مامش، اثر التشريع الجبائي على مرد ودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
27. هيثم مُجَّد الأزغي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر لطباعة والنشر، 2000.
28. اليأس بن ساسي، يوسف قريش، التسيير المالي، الإدارة والمالية، دار وائل للنشر، عمان 2006.
29. ياغي مُجَّد عبد الفتاح، مبادئ الإدارة العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

ثانيا- المذكرات :

30. بن عميروش مديحه - اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية (منهجية التحليل المتعدد المعايير) - مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2015 ص 07 .
31. دقوايمية وبالمختار يوسف، دور نظم المعلومات والاتصالات في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة، مذكرة ما ستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة إدرار . 2016.
32. رنده فراج، مصادر التمويل الحديث وتأثيرها على الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم تجارية، جامعة أم البواقي، 2014.
33. شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل لمؤسسة اقتصادية (دراسة حالة المجمع الصناعي سيدال)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماج ستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2010.
34. شهاب سهيرة، جدة نزيهة، دراسة حالة مصنع الاسمنت بسور الغزلان، البويرة، مذكرة ماستر، في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، 2018/2019.
35. صاوي أحلام، سياسة التمويل وتأثيرها على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة (C I E P T A L C A T R I N G) للفترة 2017،2015 مذكرة متطلبات نيل الليسانس ن فرع علوم التسيير / علوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة ومالية، 2018، 2019.
36. صفاء بو قطاية وآخرون - المزيج التمويلي في المؤسسة الخدمائية . دراسة حالة مصحة الرمال - بالوادي - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس في علوم التسيير LMD، تخصص مالية ومحاسبة، سنة 2013-2014.
37. طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
38. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
39. علي مريم وآخرون - دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة مرابطي للتجارة والاستثمار - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية - تخصص مالية المؤسسة - 2016-2017.

40. فاطمة الحاج قويدر - التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة شركة Cap -Ti للخدمات الاستثمارية خلال فترة 2009-2012- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لاستكمال نيل شهادة ماجستير في العلوم والتسيير - تخصص مالية ومؤسسة - جامعة قاصدي مرباح - ورقة - 2011-2012.
41. مُجّد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، 2016.
42. مُجّد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
43. نور الدين مُجّد نوة هارون الشين، التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، سنة 2019، 2020.
44. نور الدين مُجّد نوة - التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية (دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج AFRICAVER - مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة مُجّد الصديق بن يحيى جيجل، سنة 2019 - 2020.

ثالثاً- موقع الكتروني:

45. www . aam- web. com ar bsubject- detail

الملاحق

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2018
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif/négatif				
Immobilisations incorporelles X	66,000.00		66,000.00	
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	78,014,559.53	20,637,377.48	57,377,182.06	32,136,630.86
Autres immobilisations corporelles	641,998,392.67	437,988,083.52	204,010,309.15	180,826,055.56
Immobilisations en concession	2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations en cours	31,507,868.38		31,507,868.38	137,195,894.69
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	142,260,900.46		142,260,900.46	133,010,900.46
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	896,772,721.03	458,625,461.00	438,147,260.04	486,094,481.56
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	38,549,433.65	4,707,429.78	33,842,003.88	5,797,147.93
Créances et emplois assimilés				
Clients	44,846,076.79		44,846,076.79	38,157,113.23
Autres débiteurs	1,153,498.20		1,153,498.20	1,074,836.47
Impôts et assimilés	15,774,769.64		15,774,769.64	16,513,088.22
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	74,453,614.74		74,453,614.74	126,168,719.38
TOTAL ACTIF COURANT	174,777,393.01	4,707,429.78	170,069,963.24	187,710,905.23
TOTAL GENERAL ACTIF	1,071,550,114.04	463,332,890.77	608,217,223.27	673,805,386.79

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		225,000,000.00	225,000,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		55,889,589.69	24,574,621.89
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		6,614,009.37	37,158,786.24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		9,429,452.93	3,585,634.49
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		296,933,051.99	290,319,042.62
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		105,412,012.90	98,041,050.43
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		105,412,012.90	98,041,050.43
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		176,122,885.81	240,770,324.96
Impôts		2,062,753.91	1,830,942.88
Autres dettes		27,686,268.67	25,786,823.30
Trésorerie passif		250.00	17,057,202.62
TOTAL III		205,872,158.39	285,445,293.75
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		608,217,223.27	673,805,386.79

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		652,249,950.63	672,070,326.25
Variation stocks produits finis et encours		-943,024.47	-4,612,777.50
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		30,436,950.38	37,399,955.90
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		681,743,876.55	704,857,504.65
Achats consommés		-564,018,715.68	-565,615,624.50
Services extérieurs et autres consommations		-5,899,056.19	-5,659,871.74
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-569,917,771.87	-571,275,496.24
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		111,826,104.68	133,582,008.42
Charges de personnel		-9,593,890.60	-8,744,117.28
Impôts, taxes et versements assimilés		-11,896,032.70	-13,389,439.72
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		90,336,181.38	111,448,451.42
Autres produits opérationnels		2,198,200.96	1,062,881.90
Autres charges opérationnelles		-206,674.98	-253,394.47
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-75,892,292.32	-69,363,650.33
Reprise sur pertes de valeur et provisions			4,707,429.75
V- RESULTAT OPERATIONNEL		16,435,415.05	47,601,718.27
Produits financiers		162,684.57	683,218.06
Charges financières		-8,726,697.16	-8,524,993.62
VI-RESULTAT FINANCIER		-8,564,012.60	-7,841,775.56
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		7,871,402.45	39,759,942.71
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		-1,257,393.08	-2,601,156.47
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		684,104,762.07	711,311,034.36
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-677,490,752.70	-674,152,248.12
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		6,614,009.37	37,158,786.24
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6,614,009.37	37,158,786.24

ARL SOUF SEMOULE 2020

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif/négatif					
Immobilisations incorporelles		66,000.00		66,000.00	66,000.00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		78,848,202.88	27,129,528.11	51,718,674.77	57,377,182.06
Autres immobilisations corporelles		662,353,201.31	498,907,900.08	163,445,301.23	204,010,309.15
Immobilisations en concession		2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations en cours		13,501,766.39		13,501,766.39	31,507,868.38
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		143,110,900.46		143,110,900.46	142,260,900.46
Impôts différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT		900,805,071.03	526,037,428.19	374,767,642.85	438,147,260.04
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		41,346,506.96	4,707,429.78	36,639,077.18	33,842,003.88
Créances et emplois assimilés					
Clients		48,873,227.65		48,873,227.65	44,846,076.79
Autres débiteurs		1,083,883.20		1,083,883.20	1,153,498.20
Impôts et assimilés		15,831,565.13		15,831,565.13	15,774,769.64
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		57,646,400.58		57,646,400.58	74,453,614.74
TOTAL ACTIF COURANT		164,781,583.51	4,707,429.78	160,074,153.73	170,069,963.24
TOTAL GENERAL ACTIF		1,065,586,654.54	530,744,857.96	534,841,796.58	608,217,223.27

SARL SOUF SEMOULE

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		225,000,000.00	225,000,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		61,511,497.14	55,889,589.69
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		20,531,568.16	6,614,009.37
Autres capitaux propres - Report à nouveau		3,855,635.00	9,429,452.93
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		310,898,700.30	296,933,051.99
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		93,955,284.32	105,412,012.90
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		93,955,284.32	105,412,012.90
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		91,161,500.60	176,122,885.81
Impôts		4,234,603.34	2,062,753.91
Autres dettes		34,591,458.03	27,686,268.67
Trésorerie passive		250.00	250.00
TOTAL III		129,987,811.96	205,872,158.39
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		534,841,796.58	608,217,223.27

COMPTE DE RESULTAT/NATURE			
LIBELLE	N OTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		649,692,685.60	652,249,950.63
Variation stocks produits finis et encours		-1,502,704.56	-943,024.47
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		33,420,267.75	30,436,950.38
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		681,610,248.79	681,743,876.55
Achats consommés		558,912,143.43	-564,018,715.68
Services extérieurs et autres consommations		-8,312,386.91	-5,899,056.19
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		567,224,530.34	-569,917,771.87
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		114,385,718.46	111,826,104.68
Charges de personnel		-12,508,096.15	-9,593,890.60
Impôts, taxes et versements assimilés		-8,572,904.62	-11,896,032.70
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		93,304,717.69	90,336,181.38
Autres produits opérationnels			2,198,200.96
Autres charges opérationnelles		-4,682.71	-206,674.98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-67,411,967.19	-75,892,292.32
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		25,888,067.79	16,435,415.05
Produits financiers		62.40	162,684.57
Charges financières		-1,486,456.60	-8,726,697.16
VI-RESULTAT FINANCIER		-1,486,394.20	-8,564,012.60
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		24,401,673.59	7,871,402.45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3,870,105.43	-1,257,393.08
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		681,610,311.19	684,104,762.07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		661,078,743.03	-677,490,752.70
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		20,531,568.16	6,614,009.37
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		20,531,568.16	6,614,009.37

SARL SOUF SEMOULE 2021

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif négatif					
Immobilisations incorporelles X		66,000.00		66,000.00	66,000.00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		78,848,202.88	33,621,678.75	45,226,524.14	51,718,674.77
Autres immobilisations corporelles		663,330,861.61	565,250,303.85	98,080,557.76	163,445,301.23
Immobilisations en concession		2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations en cours		13,796,148.89		13,796,148.89	13,501,766.39
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		143,110,900.46		143,110,900.46	143,110,900.46
Impôts différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT		902,077,113.84	598,871,982.60	303,205,131.24	374,767,642.85
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		48,360,829.63	4,707,429.78	43,653,399.86	36,639,077.18
Créances et emplois assimilés					
Clients		102,333,275.44		102,333,275.44	48,873,227.65
Autres débiteurs		1,083,883.20		1,083,883.20	1,083,883.20
Impôts et assimilés		278,628.08		278,628.08	15,831,565.13
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		104,342,893.81		104,342,893.81	57,646,400.58
TOTAL ACTIF COURANT		256,399,510.15	4,707,429.78	251,692,080.37	160,074,153.73
TOTAL GENERAL ACTIF		1,158,476,623.98	603,579,412.37	554,897,211.61	534,841,796.58

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		225,000,000.00	225,000,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		78,963,329.94	61,511,497.14
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		28,707,560.15	20,531,568.16
Autres capitaux propres - Report à nouveau		3,855,635.00	3,855,635.00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		336,526,525.09	310,898,700.30
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		91,697,905.81	93,955,284.32
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		91,697,905.81	93,955,284.32
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		84,379,455.33	91,161,500.60
Impôts		5,146,524.86	4,234,603.34
Autres dettes		37,146,800.53	34,591,458.03
Trésorerie passif			250.00
TOTAL III		126,672,780.72	129,987,811.96
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		554,897,211.61	534,841,796.58

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		709,961,921.70	649,692,685.60
Variation stocks produits finis et encours		-76,622.11	-1,502,704.56
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		371,600.90	33,420,267.75
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		710,256,900.49	681,610,248.79
Achats consommés		-559,333,611.32	-558,912,143.43
Services extérieurs et autres consommations		-3,937,779.50	-8,312,386.91
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-563,271,390.81	-567,224,530.34
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		146,985,509.68	114,385,718.46
Charges de personnel		-12,717,568.45	-12,508,096.15
Impôts, taxes et versements assimilés		-10,690,808.92	-8,572,904.62
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		123,577,132.32	93,304,717.69
Autres produits opérationnels		275,772.42	
Autres charges opérationnelles		-15,555,916.06	-4,682.71
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-72,834,554.41	-67,411,967.19
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		35,462,434.27	25,888,067.79
Produits financiers		897.92	62.40
Charges financières		-1,344,530.02	-1,486,456.60
VI-RESULTAT FINANCIER		-1,343,632.10	-1,486,394.20
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		34,118,802.17	24,401,673.59
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		-5,411,242.02	-3,870,105.43
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		710,533,570.83	681,610,311.19
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-681,826,010.68	-661,078,743.03
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28,707,560.15	20,531,568.16
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28,707,560.15	20,531,568.16